الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم إقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: إقتصاد و تنمية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة

طراري عائشة

رباح فضيلة

تحت عنوان:

دور القروض البنكيةفي تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بلخضر ناصيرة.	(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. معسكري سمرة	(أستاذ محاضرأ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ. حري المخطارية	(أستاذ محاضرأ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام أمي الحبيبة و إلى من رضاه باب من أبواب الجنة أبي العزيز.

و الى سندي في الحياة أخي بن عودة وأختي سمية.

إلى من كانوا نعم العائلة و ساندوني في مشواري الدراسي أخوالي الصديق، عبد المالك و محمد.

و إلى من هما اسم آخر للحب و قطعة من الأم خالتيْ و عمتي العزيزة .

و أبنائهم دون إستثناء بالأخص رجاء، رفيدة، خيرة، سعاد و أبنائهم الأعزاءعسى الله أن يبلغهم الله هذا المقام.

والى من كان دعائهما رفيق دربي جدتي رحمهما الله و خالي العزيز بومدين تغمدهم الله بواسع رحمته و أسكنهم فسيح جناته.

والى من ساعدوني في هذه الدراسة خصوصا مريم، محجوبة، سعيدة و ريحان.و زميلتي فضيلة ومن عرفتهم في مشواري الدراسي دون إستثناء.

إهداء

أتفضل باهداء هذا العمل إلى:

من كرمهما الله في كتابه الحكيم إلى أمي و أبي و إلى كل من ساعدني في مشواري الدراسي إخوتي أصالة وايناس.

و إلى من كان له يد في مساندتي محمد

دون نسيان رفيقة الدرب التي جمعني بها القدر وتقاسمت معها مشقة هذا العمل عائشة

و في الأخير أتقدم بخالص الشكر و الإمتنان لكل من عرفته من قريب أو بعيد و ما كنت لأصل لولا فضلكم من بعد الله تعالى.

كلمة شكر

بـــــسم الله الرحمن الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة وساعدنا على إنهاء هذا البحث والخروج به بهذه الصورة الممتازة، فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية ونحن ننظر إلى يوم التخرج كأنه يوم بعيد.

وإيمانّا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإني اتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة معسكري سمرة التي زادتنا من علمها ومنحتنا من وقتها الثمين ولم تتخلى عنا حتى نخرج لكم بالبحث بهذا الشكل اللائق.

و جميع من كان لهم السبق في ركب العلم والتعليم، ويا من بذلتم جهودكم معنا ولم تنتظروا منا شيئًا نهدي لكم أسمى عبارات الشكر والتقدير، وأفتخر بأنكم أساتذتي.

كما نتوجه بالشكر الى جميع عمال جامعة ابن خلدون و جميع عمال المكتبة لمساعدتهم لنا وتحملنا .

فهرس المحتويات:

المقدمة	أ
الفصل الأول : عموميات حول القروض و التنمية الفلاحية	
المبحث الأول : القروض البنكية .	7
المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية و أهميتها .	7
أولا : تعريف القرض	7
ثانياً : أهمية القروض	8
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية و أهم وظائفها	9
أولاً : أنواع القروض البنكية	9
ثانيا : وظائف القروض البنكية	11
المطلب الثالث : سياسة الإقراض و محتوياتها .	12
أولا : مفهوم سياسة الإقراض	12
ثانيا : مكونات سياسة الاقراض	12
المبحث الثاني: التنمية الفلاحية	15
المطلب الاول : عموميات حول التنمية .	16
أولا : تعريف التنمية	16
ثانيا : تعريف التنمية الإقتصادية	17
ثالثا : تعريف التنمية الفلاحية	17
المطلب الثاني : مفهوم التمويل وسياسة التمويل الفلاحي في الجزائر	19
أولا : مفهوم التمويل	19
ثانيا : تعريف التمويل الفلاحي	19
ثالثا : أنواع التمويل الفلاحي	20
رابعا : سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر	21
خامسا : المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي	22
سادسا : العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي	23
المطلب الثالث : القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر	25
أولا : نبذة تاريخية عن القرض الفلاحي	25
ثانيا : مفهوم القروض الفلاحية	26
ثالثا : القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر:	27
ملخص الفصل:	32

الفصل الثاني: تحليل لدور القروض البنكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم التنمية الفلاحية–دراسة حالة قرض على مستوى وكالة تيارت–	
تمهيد	34
المبحث الأول : لمحة عامة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية .	35
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية : *BADR	35
أولا : بطاقة فنية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	35
ثانيا : مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
المطلب الثاني : أهداف و مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	37
أولا : الأهداف الاستراتيجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	37
ثانيا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
المبحث الثاني : دراسة لدور القروض في التنمية الفلاحية على مستوى وكالة تيارت.	39
المطلب الاول : تقديم وكالة تيارت الجهوية –تيارت تيسمسيلت –	39
أولا : التعريف بالوكالة	39
ثانيا : الخدمات التي تقدمها الوكالة :	40
المطلب الثاني: دراسة حالة لطلب قرض على مستوى الوكالة	42
ثالثا : دراسة حالة قرض	45
خلاصة الفصل	53
الخاتمة العامة	55
قائمة المراجع	57
الملاحق	61

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
02-01	ارقام الوكالات الموجودة في تيارت و تسمسيلت	40
02-02	عدد قروض التحدي الممنوحة من طرف البنك لفترة 2021/2017	43
02-02	عدد قروض الرفيق الممنوحة من طرف البنك لفترة 2021/2017	43
01	جدول يمثل بيانات تفصيلية لمخطط تربية الدجاج	45
02	جدول الهيكل التمويلي	47
03	جدول هيكل الإستثمار	47
04	جدول مخطط الإنتاج	48
05	جدول مخطط الإستهلاك	48
06	جدول مصاريف الخدمات	49
07	جدول يمثل الميزانية الإفتتاحية	50
08	جدول يمثل مخطط الخزينة	51
09	جول حساب النتائج	52

قائمة الملاحق:

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق01	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت	61
ملحق02	نموذج طلب قرض	62
ملحق03	النشاطات التي يغطيها القرض+ الوثائق الازمة لطلب قرض	65-63
ملحق04	وثيقة تمثل موافقة لجنة الإئتمان	66
ملحق 05	اتفاقية القرض	67
ملحق06	وصل إسنلام ملف الإتمان	68

قائمة المختصرات:

المفهوم	الإختصار
Fund national for regulation and agriculture development	**FNDRA**
L’agence nationale de soutien à l’emploi des jeunnes	**ANSJ**
Groupe Régional d’exploitation	**GRE**
Banque de l'agriculture et du développement rural	**BADR**
The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications	**DGA**
Système Bancaire Universel	**SYBU**
Electronic banking services	**E–Banking**
dépôt à terme	**DAT**

المقدمة

المقدمة :

تحتل الجزائر المركز الأول إفريقيا و 10 عالميا من حيث المساحة، من بين كل هذه المساحة تتوفر على مساحة 44 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في حين أنها لاتستفيد الا من 8 مليون هكتار أي حوالي 18 % من المساحة الاجمالية حسب آخر احصائيات الحكومة. لذلك تحاول الجزائر و منذ الاستقلال استغلال أكبر لهذه المساحات عن طريق طرحها لعديد البرامج التنموية الزراعية والتي تباينت نتائجها غير أنها لم تلبي المتطلبات، وبتوالي الأزمات الاقتصادية انخفاض أسعار البترول و انهيار سعر العملة المحلية الذي أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج أنتج ضغطا على الحكومة للبحث عن البدائل. فتوجهت الجزائر إلى أهم قطاع تحتويه و الذي بامكانه المساهمة بشكل كبير في في الدخل الوطني و تحسين الأمن الغذائي الذي بدور يحقق التنمية الشاملة.

و لإحداث هذه التنمية تسعى الجزائر إلى عدة طرق من بينها التمويل عن طريق القروض المصرفية و تعتبر هذه القروض مصدرا هاما لاشباع تلك الحاجات التمويلية و التي تتنوع بتنوع استخداماتها، كما رصدت الحكومة الجزائرية وسائل أخرى لدعم التنمية في المجال كالتمويل الحكومي و التمويل الذاتي وصولا إلى التمويل عن طريق القروض محاولة منها لتحقيق الأمن الغذائي و تحسين جودة المنتجات قصد مساهمتها في الإنتاج العالمي وتقليل فواتير إستيراد المنتجات المحلية.

ومع توالي هذه السياسات و الإجراءات الا أن ماكل هذا القطاع بقيت موجودة لذلك عملت الدولة الجزائرية على إعطاء الاهتمام اللازم له بتكييف القوانين و تطويرأهم مؤسسة مالية داعمة للقطاع الفلاحي و هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق تشجيع الفلاحين للتعامل معه ليكون خيارا استراتيجيا كبديل للقطاعات الأخرى من أجل المساهمة الفعلية في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني.

- **الإشكالية:**

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

- ما هو واقع القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر وهل تلبي احتياجات المزارعين وتشجعهم على توسيع نطاق أعمالهم الزراعية؟

- **قصد الاجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:**

- ما هي أنواع القروض البنكية المتاحة للمزارعين ؟
- ماهو واقع القطاع الفلاحي وماهي أبرز مشكلاته ؟
- هل توجد فوائد إضافية للمزارعين الذين يحصلون على القروض الفلاحية بخلاف التمويل، مثل التدريب والمشورة الزراعية؟
- ما هي الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام القروض البنكية في قطاع الزراعة؟

- **للوصول إلى إجابة للإشكالية المطروحة قدمنا الفرضيات التالية :**

- المزارعون الذين يستخدمون القروض البنكية يشهدون تطورا ملحوظا في بنية الإنتاج و تحسين جودة المنتجات الزراعية.
- القروض البنكية تؤدي إلى تكديس الديون و زيادة العبء المالي على المزارعين.
- الفلاحة أهم قطاع يعود بالفائدة على الدخل.

- **أهداف الدراسة:**

- تغيير المفهوم التقليدي للتنمية بمختلف أنواعها.
- البحث عن الحلول المناسبة لمشاكل القطاع الفلاحي.
- توضيح الإجراءات التي تجري على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية للحصول على القروض.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو أن منطقة تيارت فلاحية .وأن القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساعد في الدخل الإقتصادي للبلد،بالإضافة إلى فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الموضوع مستقبلا.

- **أهمية الدراسة:**

- تشجيع نحو التوجه إلى القطاع الفلاحي و الإستثمار خصوصا في المناطق ذات الإمكانيات.
- التمويل البنكي هو الحل الأمثل لمعالجة مشاكل القطاع الفلاحي و تطويره.
- تشخيص و تحليل الواقع الفلاحي في الجزائر و علاقته المباشرة بالتنمية الإقتصادية لتنويع المداخيل الإقتصادية و تحقيق الأمن الغذائي.

- **حدود الدراسة:**

<u>الاطار المكاني:</u>

- تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

<u>الاطار الزماني:</u>

- فترة التربص دامت حوالي شهر فيفري كاملا بمعدل ساعة في الأسبوع.

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدنا في معالجة بحثنا علة المنهج التاريخي و الوصفي في الجزء النظري، أما في الجزء التطبيقي فهو عبارة عن دراسة حالة لقرض فلاحي على مستوى الوكالة.

- **الدراسات السابقة:**

- دراسة عواري مليكة و بوثلجة فايزة، إدارة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر 2016/2015، تخصصك إقتصاد و تنمية.

تطرقت هذه الدراسة إلى الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر خصوصا القطاع الفلاحي والرغبة الدائمة للدولة بتحويل الاهتمام من قطاع المحروقات الى الفلاحة لدورها المرموق في التنمية بجميع أشكالها.

- مقال بعنوان أثر القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال فترة (2006-2018) من إعداد عاتي يمينة أستاذة بجامعة محمد خيضر –ببسكرة- 2022 مجلة الإقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 11 العدد 02 ص 48-70

يهدف هذا المقال إلى قياس أثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة من 2006 إلى 2018، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية واختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وقد أبرزت نتائج الدراسة التأثير الايجابي للقروض الفلاحية المستحدثة على تنمية الإنتاج الفلاحي وزيادته. وأوصت الباحثة بتوسيع القاعدة الإقراضية والتمويلية تجاه القطاع الفلاحي وتغطية الفجوة المالية للفلاحين بين مدخراتهم الذاتية واحتياجات إنفاقهم الفلاحي، نظرا لأهمية القطاع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، كمنتج للقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ومصدر أساسي للغذاء.

- مقال بعنوان دور القروض الفلاحية في تمويل و تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر من إعداد الاستاذة قمداني صفية حميدة و غويني العربي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 مجلة العلوم الإدارية والمالية المجلد 05 العدد 01 ص 284-303.

الهدف الرئيسي من البحث هو ابراز أهمية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر عن طريق دراسة حالة على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عنابة، حيث يعاني تمويل الفلاحة في الجزائر من نقص التنسيق والتماسك بين بنك الفلاحة ومديريات الخدمات الفلاحية؛ مما دفع للبحث عن ما سيسمح بتعبئة جميع الموارد الكافية لتحقيق الاستثمارات في القطاع الفلاحي، وكذلك اظهار الوسائل الكفيلة لترشيده، وقد تم التوصل إلى أن القروض الفلاحية تساهم بشكل معتبر في دعم المستثمرات الفلاحية ،كما تم استخلاص أن المنتوج الفلاحي الجزائري في ارتفاع متواصل بالتوازي مع زيادة حصيلة هذه القروض

- وما تميزت عنه دراستنا عن ماسبق أننا قمنا بعملية إسقاط على أرض الواقع بالتطرق الى المشاكل الحقيقة التي يعاني منها القطاع الفلاحي بالاضافة الى اننا بينا أنواع القروض التي يقدهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة الى دراسة عدد القروض المقدمة خلال الفترة من 2021/2017 . و قمنا بدراسة حالة لطلب قرض الرفيق على مستوى وكالة تيارت.

- **صعوبات الدراسة:**

- قلة المراجع حول التنمية الفلاحية.
- قلة المعلومات المقدمة من البنك بسبب سرية المعلومات واستحالة اعطاء الوثائق اللازمة للتحليل مما فرض علينا تقدير البيانات و إجراء افتراضي حول المشروع و بياناته.
- تحفظ البنك الغير المبرر حول الملاحق و الوثائق.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل الاجابة على الفرضية السابقة قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين، حيث تضمن الفصل الأول الذي هو بعنوان عموميات حول القروض و التنمية الفلاحية إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان القروض البنكية فصلنا فيه لمفهومها، أنواعها و أهم وظائفها إضافة الى سياسة الإقراض التي تستخدمها البنوك في منحها للقرض ثم في المبحث الثاني تحدثنا حول التنمية بشكلها العام و تطرقنا الى التنمية الفلاحية بشكل خاص و سياسة التمويل التي تتبعها الجزائر لتطوير قطاعها الفلاحي أهم القروض التي تموله.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان دراسة تطبيقية لدور القروض الفلاحية كفصل تطبيقي لما سبق ذكرنا في تاريخ غنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية اضافة إلى وكالة تيارت و خطوات منحها للقرض و تطرقنا لدراسة حالة طلب قرض من أجل انجاز مشروع فلاحي.

الفصل الأول

عموميات حول القروض و التنمية الفلاحية

تعتبر البنوك من المؤسسات الإقتصادية قديمة النشأة ، ففكرتها بدأت بالظهور في القرنين الأول و الثاني بعد الميلاد نتيجة لظهور مشاكل في نظام المقايضة الذي كان معتمدا آنذاك حيث لم تظهر بشكلها الحديث فتوصلوا إلى صك النقود التي اِعتبرت حلاً مثاليا ، لكن إلى جانب هذا الحل و نظرا لقيمتها المرتفعة استوجب على ملاك هذه النقود البحث عن وسائل جديدة للمحافظة عليها . فاتجهوا الى الصاغة للائتمان عليها بسب قوة وسائل الحماية التي كانت موجودة لديهم . و من هنا تدرجت المفاهيم ليصل البنك إلى شكله الحالي .

فأصبحت في الوقت الحاضر الممول الرئيسي للمشاريع الإقتصادية و تحقيق الانتعاش. يطلب منها تعبئة المدخرات من مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني و تقديمها في صورة قروض مصرفية التي تعتبر أساس النشاط البنكي و الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر .

ومن خلال عرض هذا المبحث سنقوم أولا بتوضيح التعاريف المختلفة الخاصة بالقروض و أهم وظائفها والسياسة التي تتبعها البنوك لمنحها . وفقا للمطالب الآتية :

- المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية و أهميتها .
- المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية و أهم وظائفها .
- المطب الثالث : سياسة الإقراض و محتوياتها .

المبحث الأول : القروض البنكية .

المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية و أهميتها .

أولا : تعريف القرض :

نشأت القروض المصرفية كنظام أو كجزء من نظام إقتصادي منذ القدم، تطورت بتطور المجتمعات. حيث كان آنذاك اِجمالي دخل الأفراد أكبر قيمة من اِستهلاكهم و اِحتياجاتهم ، لذلك كانت الوفرة أو الفائض المالي من جهة ومن جهة أخرى بالمقابل كان هناك أشخاص دخلهم الإجمالي أقل من تكاليف اِحتياجاتهم فتغطية أو تلبية تلك الإحتياجات تدفع إلى البحث عن أصحاب الوفرات أي الرغبات ذوي الفوائض و اِحتياجات ذوي العجز ضمن شروط معينة، بعد ذلك تطور الائتمان و تطورت صورة الوسطاء إلى أن أصبحت تتسع بتوسع حجم التعاملات بين الناس. (إبراهيم، 2016، الصفحات 199-213)

فقد عرف الاقتصاديون القرض بتعاريف متعددة و مختلفة ، يختلف مضمونها وفق لوجهة نظر الباحث حيث جاءت التعاريف كالآتي:

- القرض لغة : هو القطع و هو ماتعطيه غيرك من المال و الجمع هو قروض، واِستقرض أي طلب القرض.
- اصطلاحا : هو دفع المال لمن ينتفع به على أن يرد بدله ، والقرض بهذا المعنى هو القرض الحقيقي. (الناصر، 2010، صفحة 290)

- يعتبر الائتمان أحد الوظائف الأساسية للبنوك و يقابله باللغة الاتينية مصطلح " Creditium " و المشتقة من الكلمة الأجنبية " Croire " و تقابله عدة معاني في العمل المصرفي و أهمها : الائتمان ، الاعتماد، التسليف، القرض.
- كما عرف الاقتصاديون القروض على أنها كلمة إشتقت من اللفظ اللاتيني " CREDO " و هي تركيبة للاصطلاحين " CRED " و تعني الثقة وَ" DO " ويفهم لغة أضع و عليه فالمصطلح معناه وضع الثقة " faire confiance " كِاصطلاح إقتصادي منح المدين أجلاً لدفع الدين. (نصيرة، 2013، الصفحات 36-54)

- القرض كمصطلح اقتصادي هو منح المَدين أجلاً للوفاء بالدين . فليس كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية اِئتمان و إنما لابد من علاقة مديونية بين شخصين أحدهما دَائن و الآخر مدِين ، و لابد أن يقبل الدائن منح المدين أجلا معينا لسداد الدين. (ناشد، 2008، صفحة 157)

– من خلال التعاريف السابقة نصل إلى أن مفهوم القرض هو عملية مالية يضع من خلالها المقرض مبلغ مالي تحت تصرف المقترض بموجب عقد يتضمن مدة معينة تمنح وقتا للسداد مع معدل فائدة متفق عليه يصنف تحت إطار الخدمات التي يقدمها البنك .

ثانياً : أهمية القروض :

تعتبر القروض البنكية المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك من أجل الحصول على ايراداته فنجاح البنك و ضمان استمراريته مرتبط بشكل كبير على وظيفة منح القروض رغم الخطر المرتبط بها دائما . اذن يمكن إبراز أهمية القروض في مجموعة من النقاط الآتية : (إبراهيم، 2016، الصفحات 199-213)

- تعتبر القروض الممنوحة من طرف البنك عملية هامة لخلق الاعتماد و التي تنتج عن زيادة الودائع و النقد المتداول ؛
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل متطلبات الصناعة ، الزراعة ، التجارة و الخدمات فالقرض يساعد العميل على شراء مواد أولية ، الزيادة في أجور المتخصصين لعملية الانتاج و تمويل العمليات الآجلة ، كذلك تساعد الوسطاء و تجار الجلة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها اما نقدا أو لأجل . وباختصار تستخدم القروض في عملية الانتاج ، التوزيع والاستهلاك و هذا يعني أن البنك بتقديمه للقرض فهي تساعم في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر في تحسين مستويات المعيشة ؛
- و في هذه الأهمية نجد أن الائتمان المصرفي اعتمد أهم صورة لدعم البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة :
- الإهتمام بصياغة شروط الدفع و التحصيل على نحو يتماشى مع ظروف المشروع الصغير .
- إفتقار الكثير من المشروعات الصغيرة للقدرة على التسيير السليم لتكاليفها بالاضافة إلى دعم القدرة على توزيع هذه التكاليف ، و من هنا يحتاج مثل هذا المشروع المساعدة الفنية سواء من البنوك أو من جهات حكومية أخرى .
- ضرورة تطوير الضمان الائتماني المقدم من البنك للمشروع الصغير ، من هنا يمكن التخلي عن فكرة الضمان المادي من العيني أو خلال ضمان بعض الجمعيات أو المؤسسات ذات الثقة .

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية و أهم وظائفها .

أولاً : أنواع القروض البنكية :

تختلف أنواع القروض البنكية على حسب آجالها ، تبعا للمقترضين و الأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة وبالتالي تبويب القروض تبعا لذلك سَهل على البنك تتبع نشاطه و بمعرفة الأسباب إلى تقدمه أو تأخره . و مقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى .

وفيما يأتي نتناول أنواع القروض المصرفية من خلال معايير التبويب الآتية : (الحميد، 2000، الصفحات 112-118)

1- تبويب القروض بحسب آجالها Maturity :

و تقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى :

1-1- قروض قصيرة الأجل : و مدتها لا تزيد عن سنة و تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت ؛

1-2- قروض متوسطة الأجل : يمتد آجالها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة أو لإجراء تعديلات تُطور من الإنتاج ؛

1-3- قروض طويلة الأجل : تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان إصلاح الأراضي و بناء المصانع ؛

2- تبويب القروض بحسب الأغراض Purpose : و تنقسم طبقا لهذا المعيار إلى :

2-1- قروض إستهلاكية Consumptions Loans : تستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يمكن لدخل المالي للمقترض مواجهتها و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو عن طريق تصفية بعض ممتلكاته؛

2-2- قروض إنتاجية Capital Loans : و هي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مواد المصنع و المواد الخامة اللازمة للانتاج و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الغقتصادية في المجتمع؛

2-3- قروض تجارية Commercial Loans: و هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، المنتجين و التجار لتمويل عملياتهم الانتاجية و التجارية و طابعهما الموسمي و تختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة و الحصاد و منها ما يفضل أنشطة أخرى؛

2-4- القروض الإستثمارية Investments Loans : تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار و شركات الاستثمار لتمويل إكتتابها في سندات و أسهم جديدة وتمنح في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل . لسماسرة الأوراق المالية و تمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية المشتراة

عندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق بطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى ؛

3- تبويب القروض بحسب الضمان : و تقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى :

3-1- قروض مضمونة Secured Loans : و هي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية التي بدورها تنقسم إلى :

- قرض بضمان عيني : قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض أو قروض بضمان أوراق مالية. قروض بضمان الودائع لأجل .
- قروض بضمان شخصي : و تمنح دون ضمان عيني بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

3-2- قروض غير مضمونة Non-Secured Loans: و يكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض. يمنح هذا القرض بعد التحقق من المركز المالي (الإئتماني) للعميل من مقدرته على الوفاء به في الوقت المحدد و هذا يتطلب مصادر الوفاء و تحليل قوائم التشغيل و القوائم المالية ؛

4- تبويب القروض بحسب المقترضين Borrower : و تنقسم القروض طيقا لهذا المعيار إلى :

4-1- قروض للأفراد و قروض للشركات و البنوك الأخرى؛

4-2- قروض للقطاع الخاص و قروض الحكومة للقطاع العام؛

4-3- قروض للمستهلكين و قروض للمنتجين و أصحاب الأعمال؛

4-4- قروض للعملاء و قروض للآخرين؛

ويدخل تحت كل نوع تقسيمات فرعية و تقوم التقسيمات أساسا على نوعية و مهنة المقترضين و يفيد في وضع سياسة الاقراض الملائمة التي تحبذ نوعية دون الأخرى بناءا على البيانات التي تتجمع بهذا الخصوص .

ثانيا : وظائف القروض البنكية :

في الحياة الإقتصادية تمثل القروض أهمية كبيرة . إذ لها دور في تسوية المبادلات التجارية سواء داخليا أو خارجيا . يمكن تحديد وظائفها في ثلاث نقاط الآتية: (رمازنية، 2018/2017)

1- و ظيفة تمويل الإنتاج :

تستوجب احتياجات الاستثمار الانتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس الأموال و نتيجة لصعوبة توفير هذا القدر من الادخارات و الاستثمارات الفردية فإن اللجوء إلى البنوك بهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا و ضروريا لأجل تمويل العمليات الانتاجية و الاستثمارية بمختلف أنواعها، و هناك طريقة أخرى للمنتجين من أجل الحصول على الإئتمان المصرفي المتمثلة في طريقة إصدارهم للسندات و بيعها لذلك نجد أن المؤسسات الإئتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لأجل تسهيل و زيادة حجم الاستثمار في الإقتصاد.

2- وظيفة تمويل الإستهلاك :

المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الإستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل إئتمانها فقد يعجز الافراد بواسطة القروض التي تقدمها الهيئات و المؤسسات حيث يتم دفع هذه السلع بفترات زمنية مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم و إستهلاكهم كما أن الائتمان الإستهلاكي كما أن الائتمان الإستهلاكي يساهم في زيادة حجم الانتاج و الاستثمار .

3- وظيفة تسوية المبادلات :

تظهر أهمية قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات و إبراء الذمم من خلال مكونات عرض النقود و كمية و سائل الدفع في المجتمع . فزيادة الإهتمام بنسبية النقود للدفع نحو إعتماد أقل على النقود عن طريق تعويضها بالعمليات المصرفية و دفع المجتمع للتعامل بها الذي يؤدي بالمصرف إلى خلق ودائع و إستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية و كمبيالات ساعدت كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها .

المطلب الثالث : سياسة الإقراض و محتوياتها .

إن ضخامة حجم الإستثمار في القروض و صعوبة التخلص منها قبل تاريخ الإستحقاق و الإتجاه نحو تقديم قروض طويلة الأجل ، تظل أموال البنك مغرقة فيها حتى يحل أجلها ، يقتضي وضع سياسة مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الاموال المستثمرة كما تضمن تحقيق عائد يتلائم مع المخاطر التي ينقضي عليها قرار الإقراض.

أولا : مفهوم سياسة الإقراض

سياسة الإقراض تأخذ تعاريفها أشكالا متنوعة وفقا لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال.فتعرف على أنها : "الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير و الشروط الارشادية التي تزود بها إدارة منح القروض المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان معالجة الموحدة للموضوع الواحد، توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف الوقوع في الخطأ، توفير المرونة الكافية، سرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا بحسب الموقف طالما أن ذلك في نطاق صلاحياتهم". كما تساهم السياسة الاقراضية في تحديد أهداف البنك إذن هي نوجيهات مكتوبة تتعلق بتحديد كافة الجوانب المتعلقة بالقرض من ناحية الحجم و المواصفات و الضوابط، ومن ثم متابعة القروض و تحصيلها و توضع السياسة الاقراضية لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند برامج الاقراض. (بوطورة و جنينة، 2007، الصفحات 705-724)

يجدر الإشارة الى أن مسؤولية النهائية عن وجود سياسة الاقراض و اقرارها تقع على عاتق الادارة العليا للبنك (مجلس الإدارة) بعد مناقشة دقيقة لمسودة سياسة الإقراض قام بتحضيرها أفراد مختصين فيإدارة الائتمان من ذوي الخبرة و الكفاءة بالمشاركة مع الادارة. ويختلف حجم و أسلوب المشاركة وفقا لحجم البنك و تنظيمه. (قريصة و العقاد، 1983، صفحة 142)

ثانيا : مكونات سياسة الاقراض

من الرغم من اختلاف محتوياتها من بنك لآخر الا أن هناك إطار عام تتفق عليه جميع البنوك ، و عادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للاقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة للإقراض و التشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض و المستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الإقراض و شروط التعاقد و متابعة القروض و الملفات التي تتضمن مستندات و بيانات كل قرض . و فيما يلي مكونات هذه السياسات كالآتي: (إبراهيم، 2016، الصفحات 203-204)

1- شروط الاقراض:

ينبغي أن تنص سياسات على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك وعلى ما إذا كان من الممكن إتباع سياسة المشاركة في القروض ، خاصة في الحالات التي تفوق قيمتها القرض الحد الاقصى المنصوص عليه ، و الذي عادة ما يتمثل في نسبة مئوية معينة من رأس مال البنك بما في ذلك إحتياطي المتجمع.

كذلك ينبغي أن تنص السياسة على بدائل أخرى لضمان إستحقاق القروض التي يقدمها البنك

كما يتوقع أن تنص السياسة على بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن أمثال نلك البدائل ، تقديم طرف ثالث كضامن للعميل و النص في عقد الغقراض على حق البنك في إسترداد قيمة القرض فور إحلال العميل بأي من شروط التعاقد .

2- حجم الأموال المتاحة للاقراض:

عادة ما تنص سياسات الإقراض على أن تزيد القيمة الكلية للقرض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد الحالية المتاحة ، التي تتمثل أساسا في الودائع و القروض و رأس المال . و هي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع و ينخفض في ظلها حجم الإستثمار وفقا للارتفاع أو الإنخفاض في حجم تلك الموارد ، و تتوقف النسبة المقررة إلى حد كبير على مدى الإستقرار الذي تتصف به ودائع البنك .

3- تشكيلة القروض:

يترتب على تنويع الاستثمارات تخفيض المخاطر دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد و في هذا الصدد توجد العديد من إستراتيجيات التنويع ، فعلى سبيل المثال هناك التنويع و فق تاريخ الإستحقاق حيث توجد قروض قصيرة الأجل و متوسطة ، و التنويع حسب النشاط الإقتصادي أو حسب الضمان.

ومن المتوقع أن تحدد سياسة الإقراض المدى الذي سيذهب إليه البنك في تنويع إستثماراته ، إذ قد تحرم السياسة توجيه أموال البنك إلى أنشطة أو عملاء معينين . أو قد تكتفي بوضع حد أقصى لحجم القروض الموجهة لمجالات معينة من النشاط ، و في دول العالم الثالث خاصة تلك التي تتدخل فيها الدولة تدخل مباشر في النشاط الإقتصادي تتحدد نسبة الموارد المالية الموجهة لقطاعات الإقتصادية المختلفة و فقا لمقتضيات التنمية الإقتصادية .

4- مستويات إتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسات الاقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الإقراض بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في البحث في قروض روتينية . و بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما يكون العميل بحاجة إلى أمواله في مدة عاجلة .

وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري فمثلاً قد يسمح لرئيس قسم في إدارة الإئتمان بالبث في القروض التي لا تتجاوز حد معين ، أما إذا زادت هذه القروض عن مبلغ محدد يرفع الأمر إلى مستوى إداري أعلى . وفي جميع الأحوال ينبغي أن يحصل مدير إدارة الإقراض و لجنة الإقراض المختصة على تقرير دوري يوضح حالة القروض التي تم البت فيها .

5- متابعة القرض:

كذلك قد تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي خطر محتمل في السداد بما يسمح بإتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب و قد تتمثل المشكلات في إنخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة أو عدم قدرة العميل على السداد .

6- ملفات القرض:

تنص سياسات الإقراض على تخصيص ملف لكل قرض يتضمن طلب الإقتراض ، و القوائم المالية عن السنة الحالية و عن السنوات السابقة وأي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل . وينبغي أن يتضمن الملف كذلك سجل تاريخي عن مدى إلتزام العميل بالإتفاق مع البنك بالإضافة إلى ملخص دوري عن موقف العميل و علاقته مع البنك .

7- تكاليف القرض:

تتضمن سياسة القروض عن معلومات عن التكاليف التي يستعملهاالعميل ، سواء معدلات الفائدة أو العمولات التي تدفع عن إلتزامات القروض المستقبلية ، فالهدف من هذه الحدود هو التقليل من المخاطر أو عدم التسديد كما على البنك أن يحدد معدل الفائدة على القرض الذي يستخدمه .

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية

منذ أن بدأ الغرب في الحديث عن التنمية إقترن بذلك اللفظ حكم تقييمي ايجابي مفاده أن التنمية أمر جيد و تسعى إليه جميع شعوب العالم . لذلك إحتلت التنمية المكان الأعلى بين مقاصد المجتمع . مع التركيز على أساسها الإقتصادي ، يجدر الإشارة إلى أن في البداية كانوا لايميزون بين النمو والتنمية حتى تم الفصل بينهما كون أن النمو كمي أماالتنمية فتعني تغييرا نوعيا في بنية النشاط الإقتصادي ليتم ربطها بمصطلح التنويع الإقتصادي الذي عرفه العالم في الآونة الأخيرة دفع بالعديد من دول العالم لبذل مجهودات كبيرة في سبيل تحقيق التنمية المنشودة و المستدامة . رغم إختلاف الأساليب و السياسات التي تتبعها كل دولة دون غيرها من الدول لحل هذه المشكلة .

فالجزائر تعتمد في اقتصادياتها بنسبة كبيرة على المحروقات و التي عرفت في الآونة الأخيرة عدم الإستقرار سواء في أسعارها أو حتى من ناحية مخزونها القابل للنفاذ و حتى يمكن اختفائها ، لذلك تحرص الدولة الجزائرية على الإهتمام بالتنمية في القطاعات الإقتصادية الأخرى خصوصا في مجال الفلاحة ، فأصبحت تخصص له أموال ضخمة بهدف دعمه و ترقية التنمية الفلاحية عن طريق مختلف الوسائل . ذلك تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية بشكلها الواسع قبل حصرها في المجال الفلاحي و السياسات المتبعة لذلك و العوائق التي تواجهه .

المطلب الاول : عموميات حول التنمية .

يرجع مفهوم التنمية إلى العقد الخامس من القرن بسبب طلبات المجتمعات المستعمرة بتحقيق استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية و محاولاتها لتغيير أوضاعها الغقتصادية المتردية فالتنمية أصبحت دعوة العصر واللغة الأساسية بل حتى أصبحت عقيدة عالمية لا يختلف الناس على أن السبيل الأوحد لمواجهة تحديات العصر . و التنمية على الرغم من أنها دعوة العصر فهي ظاهرة إجتماعية نشأت مع نشأة البشر ولكن مفهومها اتخذ صورة محددة في سياق الحضارة المعاصرة و قد أصبح تعبير التنمية أكثر تداولا في لغة السياسة والإقتصاد على المستويات المحلية والقومية وحتى المحلية كتعبير على التقدم ، الرخاء و الإستقرار و أصبحت التنمية هي المعيار الذي تقاس على أساسه مواقع الدول في الوقت الحالي .

أولا : تعريف التنمية :

التنمية قضية كبية و شاملة بالمعنى الحضاري و الإنساني ، فهي تثير كثيرا من تاظواهر و المشكلات باعتبارها عملية تغيير نوعي للحياة تتناول كل النظم و المؤسسات و المقومات الاجتماعية . ومنه نرى أن التغير يكون مقصودا و موجها خاصة في المجتمعات الحديثة ، بحيث تقوم الحكومات بمختلف أقسامها ومستوياتها بالأخذ

على عاتقها هذه المسؤولية و الإهتمام بالمجتمع بمختلف جوانب الحياة السائدة فيه . فتختلف السياسات التنموية باختلاف الحكومات و الدول و نظرتها المستقبلية للقضايا و بالتالي تختلف باختلاف الظروف الخاصة لكل مجتمع و لهذا تصل هذه السياسات إلى نتائج متباينة غير تلك المرجوة . من أهم أنواع التنمية: (دحماني، 2010، الصفحات 99-125)

- التنمية الاجتماعية .
- التنمية الريفية .
- التنمية الزراعية .
- التنمية المستدامة .
- التنمية البشرية .

كل هذه الانواع يمكن إدراجها تحت مفهوم التنمية الإقتصادية أو اعتبارهم أجزاء لا تتجزأ من التنمية الإقتصادية ككل .

ثانيا : تعريف التنمية الإقتصادية :

فصل الإقتصاديون بين التنمية و النمو الإقتصادي الذي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي إضافة لعدد السكان أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع . فإن النمو الاقتصادي غير شامل لكل مايحدث من تغير و رفاهية الفرد و ذلك لأنه يقتصر على السلع و الخدمات التي تباع و تشترى في السوق ، على العكس تنطوي التنمية الإقتصادية على أحداث تغير في هيكل توزيع الدخل و الإنتاج و تغير في نوعية السلع و الخدمات و كميتها فهي إجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان. (دحماني، 2010، الصفحات 99-125)

عرف المفكرون الغربيون التنمية الإقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات و السياسات و التدابير الموجهة لتغيير بنيان الإقتصاد القومي و هيكله ، تهدف في النهاية غلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد . عن فترة زمنية معينة و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد. (الهاشمي، 2010، الصفحات 249-250)

يشمل مجال التنمية الإقتصادية العمليات و السياسات التي تتخذها الدولة لتحسين الحالة السياسية والإجتماعية و تحقيق الرفاهية الإقتصادية لشعبها. (النباتي، 2015، صفحة 10)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية الإقتصادية تمثل احداث تغيير جذري و جوهري في النسب و العلاقات العابرة التي يتميز بها الإقتصاد كمعدلات الإدخار و معدلات الاستثمار و نسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي . و أن هذا التغير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم و نوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع .

ولهذا استبدل هدف الزيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق حياة كريمة للفرد لأن هذا المفهوم يتضمن توفير الاحتياجات الأساسية للفرد و تحقيق ذاتية للفرد وتوفير حرية و الرفاهية اللازمة .

ثالثا : تعريف التنمية الفلاحية

قبل التطرق لمعرفة التنمية في المجال الفلاحي يجب معرفة مصطلح الفلاحة الذي يختلف بمتعاريفه كالآتي :

أ- مفهوم الفلاحة :

إذا أردنا ان نعطي تعريفا لكلمة الفلاحة فإننا نجد لها عدة معاني :

الزراعة : تعني في اللغة العربية زرع الأرض أي ألقي فيها البذر ، و في اللغة اللاتينية فهي مشتقة من كلمتين : AGER و تعني الحقل أو التربة ، وكلمة CULTURE و التي تعني العناية بالتربة وعلى ذلك القول فالزراعة AGRECULTURE هي العناية بالأرض أو التربة .

الفلاحة : في اللغة العربية فلَحَ الأرض ، شقها و الفلاحة، الحراثة و الفلاح هو من يحرث الأرض ليزرعها. غير أننا نلاحظ غالبا أن كلمة الفلاحة و الزراعة لهما نفس المعنى فالفلاحة "الزراعة" أصبحت تشمل وفق المفهوم الحديث كل المجهودات الإنتاجية للإنسان المستقر نسبيا لزيادة و تحسين نمو النباتات باختيار أحسن البذور و الأسمدة و إعطاء النباتات كميات الماء التي تحتاجها. (جرفي، 2019، الصفحات 89-106)

تعتبر الفلاحة نشاط اقتصادي مرتبط بزراعة الأرض و تربية المواشي و يهذف العاملون في هذا القطاع إلى توفير الغذاء و تشغيل و تنشيط باقي القطاعات الإقتصادية ، ينقسم النشاط الفلاحي إلى قطاع تقليدي يعتمد على الوسائل التقليدية اليدوية . وقطاع فلاحة عصري الذي يستخدم الأساليب و التقنيات الحديثة. (يسري، 1997، صفحة 94)

إذن يمكن القول أن الفلاحة هي علم الذي نستخدم فيه القوى الطبيعية لانتاج النبات و الحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية و تعتبر إحدى أهم فروع الإقتصاد الذي يهتم بالتنمية الفلاحية و نظرياتها و تطبيقها على أرض الواقع.

ب-مفهوم التنمية الفلاحية :

يقترن مفهوم التنمية الفلاحية بمفهوم التنمية الإقتصادية فهي تعتبر جزءاً منها . من الناحية العامة غير أنه يختص بالقطاع الفلاحي و له عدة مفاهيم نذكر منها :

عرفت التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان و هيكل القطاع الفلاحي مما يؤدي الى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة بهدف رفع معدلات الزيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع. (البلاوي، 2000، صفحة 22)

تعتبر التنمية الفلاحية على أنها عملية إدارة معدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسطدخل الفرد الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح الأراضي و زراعة الأراضي القابلة للزراعة بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فيها و ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية أومن خلال تكثيف رأس المال و إدخار الأساليب التكنولوجية

الحديثة في العمليات الزراعية و الاستفادة من البحوث العلمية في المجال زراعي بهدف الإستغلال الأمثل للأراضي المزروعة و المحافظة على التربة و ترشيد استغلال مياه الري و زيادة الانتاجية وهي ما تمثل التنمية الزراعية. (علوان و عطية ، 2016، الصفحات 162-182)

إذن لايمكن عزل التنمية الفلاحية عن التنمية الإقتصادية فالقطاع الفلاحي هو قطاع إقتصادي مرتبط بباقي الأنشطة الاقتصادية يتأثر بها ويؤثر فيها . وهي تلك مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تنمية الانتاج الزراعي عن طريق الانتاجية بالاستثمار الجيد للأراضي الزراعية .

المطلب الثاني : مفهوم التمويل وسياسة التمويل الفلاحي في الجزائر

أدركت جميع إقتصاديات العالم على أهمية القطاع الفلاحي و دوره البارز في عملية التنويع الإقتصادي لدفع عجلة النمو قصد الرقي به خصوصا بعد الأزمات النفطية المتتالية و انخفاض أسعاره لذلك تعمل جميع الحكومات على دعم هذا القطاع عن طريق تمويله و تشجيع الفلاحين و تهيئة أفضل الظروف لمساعدتهم من تجاوز الصعوبات التي قد تواجههم .

أولا : مفهوم التمويل

تتمثل عملية التمويل في أنها قيام البنوك بالمساهمة في تمويل المشروعات المختلفة عن طريق تقديمها للأموال اللازمة لإنجاز هذه المشروعات أو إنجاز الجديد منها. (العاني، 2013، صفحة 49)

كما يمكن تعريف التمويل بصيغته التقليدية أنه الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع التي يرتكز أساسها على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال و بات التمويل في الإقتصاد المعاصر يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القرى المنتجة و توسيعها إضافة إلى دعم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج. (حسن، 2022)

من التعريفين السابقين يمكن القول بأنه تحديد إحتياجات الأفراد و المنظمات و الشركات من الموارد النقدية و تحديد طرق جمعها و استخدامها مع الأخذ بالحسبان المخاطر المرتبطة به .

ثانيا : تعريف التمويل الفلاحي

هو الكيفية التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال و استعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق و الوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة و في أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الانتاج و التسويق الزراعي. (بوطورة و زغلامي، 2017، الصفحات 52-67)

عموما لا يختلف بمفهومه العام عن مفهوم التمويل بشكله الكلي غير أن الفلاحي منه مرتبط بشكل خاص بالقطاع الفلاحي. أي منح الفلاحين و المزارعين للأموال الضرورية من أجل الإستغلال الأمثل لأراضيهم وإستصلاحها قصد تنمية القطاع و زيادة دخله و نتائجه الإيجابية على الإقتصاد المحلي. (كروش، 2019، الصفحات 520-532)

ثالثا : أنواع التمويل الفلاحي

تتمثل في ثلاثة أنواع هي: (بوطورة و زغلامي، 2017، الصفحات 52-67)

أ- التمويل الذاتي:

إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي امكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية و هو دليل على قدرة المستثمر الفلاح في حالة صعوبة المصادر الاخرى و تعذرها على تمويله .

ب- التمويل بالقروض:

تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل و قليل منها مخصص لأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري و الأجهزة و العتاد الفلاحي، و للإئتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها و يعرف على أنه اِقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور و الأسمدة و المحاصيل الكمياوية لمقاومة الآفات و مدهم بالآلات الزراعية و الجرارات و نحوها وهي أيضا قروض في غالبيتها قصيرة أومتوسطة الأجل و قليل منها مخصص لأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري و الأجهزة و الأبنية .

ويواجه الائتمان الفلاحي جملة من المخاطر نذكر منها :

- تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيول) والبيولوجية (الآفات، الحشرات، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم الكثير من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال.
- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لمدة طويلة و الذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السؤيع رأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة .
- عدم التحكم في المردودية الانتاجية وقانون الغلة.
- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض. فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتجات الفلاحية سريعة التلف و قد يزيد العرض فينخفض السعر مما يؤثر في صافي دخله و قدرته على سداد القرض .
- وجود اِختلالات في السياسة الإئتمانية للبنك و عدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي .

ت- الدعم الحكومي:

تعمل الحكومات و في اطار تنفيذ برامج السياسية الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الامن الغذائي و هو الهدف الاول و المنشود من هذا القطاع. ويعرف الدعم الحكومي على انه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال اجهزة مالية و برامج مخططة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار و تتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الانشطة و العمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح و التركيبة المالية للمشروع.

رابعا : سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش و لفترة طويلة من الزمن ، فضلت حبيسة شعارات لاغير. ونظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فانه تم وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في اطار مايسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 . حيث عملت الدولة مباشرة من خلال الصندوق الوطني FNRDA على تدعيم الفلاحين و تقوم بتقديم قروض للضبط و التنمية الفلاحية بدون فائدة كما تقدم اعانات للفلاحين و هذا في النشاطات التالية :

- تطوير الانتاج و الانتاجية في مختلف الفروع للقطاع .
- تحويل انظمة الانتاج و تكييفها .
- استصلاح الاراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة .

ولقد توسع المخطط اكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية و هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان و الفقر و تعاني من تدهور مداخيل الفلاحين و عجز النشاط الفلاحي على سد حاجياتهم، الى جانب تدهو حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الارياف و تمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة و حماية مداخيلهم و توفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الارياف و الاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم .

وسعى المخطط المذكور في نفس الوقت الى تحقيق التنمية البشرية و هذا باعادة العلاقة القائمة بين المخطط و محيطه . ولتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج و هي كالآتي :

1- أربعة برامج وجهت لتحسين مستوى و عصرنة المستثمرات الفلاحية و تربية المواشي وهي تتفرع إلى :

- بنامج تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج .
- برنامج تكثيف الانتاج و تحسين الانتاجية.
- برنامج تثمين المنتجات الفلاحية كالمحافظة على المنتجات الزراعية و تحويلها و تخزينها و تسويقها.

- برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية من أجل تنويع و تحسين الخدمات للفلاحين خاصة الشبان حاملي الشهادات الجامعية اوالمكونين في القطاع أو من لهم قدرات للعمل في هذا القطاع .

2- خمسة برامج أخرى موجهة لحماية و تنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب عمل. وهي كمايلي:

- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهلية.
- برنامج حماية وتنمية الواحات.

و يقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي :

- إنتاج و انتاجية الفروع المختلفة و التي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز و استصلاح الأراضي في الجنوب.
- تكييف الأنظمة الزراعية.
- توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء النباتي في شمال البلاد من 11%إلى 14%، وفي أكتوبر 2002 وبناءا على اتفاقية موقعة بين بنك الفلاحو والتنمية الريفية و وزارة الفلاحة أهلت البنك و بقرار سياسي بتمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية . (لمين و عطية، 2016، الصفحات 132-162)

خامسا : المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي

رغم الاجراءات و القوانين و البرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع الا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل نذكر منها: (همكة، 2020، الصفحات 124-144)

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

- التقليص العمدي من طرف الانسان مثل اعمال التجريف و بناء على الاراضي الفلاحية حيث ادت هذه العملية الى فقدان مساحات كبيرة من اجود الاراضي الزراعية.
- فقدان الاراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الاراضي الزراعية و لعل اهم اسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات و الحيازات مما ادى الى فقدان الكثير من مساحات الزراعية.
- انتشار الاراضي المتاثرة بالأملاح الذي سبب ارتفاع مستوى المياه الجوفية الى قرب سطح الارض بالاضافة الى ظاهرة التصحر .

2. مشاكل تتعلق بالموارد البشرية:

- نقص العمالة الزراعية المدربة على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالاعداد المتزايدة للسكان الا ان هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعلم و التدريب فان المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها .
- مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة و المهارة المدربة على استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج و عادة ماتكون احدى اولويات لاي مشروع استثماري .
- ضعف البرامج التدريبية.
- مشاكل التسويق، التصدير ومشاكل التسيير الإدراي للزراعة.

3. مشاكل تتعلق بالتمويل البنكي:

يحتوي نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي عدة مشاكل نذكر منها :

- القضية العقارية وما تنجر عنها من عقبات تقف أمام التمويل الفلاحي و ذلك لأن الكثير من الفلاحين لايملكون عقود ملكية لأراضيهم الأمر الذي يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية و تمييزها عن الأراضي الخاصة. وبالتالي فان البنك لا يستطيع تقديم تمويلات أمام هذا المشكل نظرا للمخاطر الكبيرة.
- وضعية اللااستقرار التي يعرفها ملاك الأراضي التي تشكل عائقا امام البنك لاسترجاع أمواله حيث أن هناك تغيير مستمر لملاك الأراضي إما بسبب الافلاس أو بسبب ارجاع الأراضي لأصحابها بموجب قانون 25/90 و هكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله.
- خطر عدم التسديد للقروض الممنوحة حيث يعتبر من بين اخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك حيث ان الفلاح المستفيد لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي .
- الوازع الديني و يتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في التعامل مع القروض الربوية ، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض و عدم الاستجابة لمؤثراته الاغرائية من فئات كبيرة من المدخرين و المستثمرين باعتبار أن هذه التقنيات التمويلية المعمول بها في البنوك التجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحضورة شرعا .

سادسا : العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور الزراعي و تمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل نلخصها في العناصر التالية: (احمد، 2003، الصفحات 108-115)

- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على

تحقيق الاكتفاء الذاتي ، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين و الاطارات الاختصاصيين و تشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي و استخدام وسائل حديثة في هذا القطاع لتحقيق الانتاج المتزايد الذي يجعله يرتبط و يهتم بالارض اكثر.

- ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و تعاونيات القروض التي من شانها ان تحقق ميزتين :
- الميزة الاولى : توفير المعلومات الضرورية للبنوك و التعاونيات القرض عن ظروف و امكانيات الفلاحين و التي تعتبر كضمان للقرض.
- الميزة الثانية : توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على قروض و بشكل مبسط و عقلاني و بعيد عن كل الاجراءات البيروقراطية و الادارية .
- ضرورة خلق و توسيع الاسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض انتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل ، التسويق ، التخزين و الغاء الاحتكار مما يساعد في رفع الانتاجية الفلاحية
- العمل على تحرير اسعار المنتجات الفلاحية و ذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي و ماعرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تاثيرات من عدة نواحي :
- العلاقة بين أسعار المنتجات الفلاحية و الاسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الانتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة و نوعية و حجم ما يستطيع هؤلاء انتاجهم .
- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.
- العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية و العمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها . وذلك من خلال بناء السدود و خلق احتياطي مائي و تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدل من استهلاكه و العمل على ربط الانتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي و العمل على زيادة الاستثمارات المالية في زراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الانتاج المادي و الخدماتي للزراعة.
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات و هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي و تنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية و تصدير الفائض و هذا يستلزم أن يلعب

قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات ، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة و أيضا ضروري لايصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

المطلب الثالث : القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر

تتميز القروض الفلاحية عن غيرها من القروض العادية التي سبق و أشرنا إليها من حيث أنها موسمية الطلب على رأس المال العامل المرتبط بموسمية النشاط الفلاحي و بطئ سرعة دوران رأس المال العامل و إرتفاع عنصر المخاطرة في استرداد القرض الفلاحي لإرتباط الدخل بالناتج المتحصل عليه في نهاية الموسم الفلاحي.

أولا : نبذة تاريخية عن القرض الفلاحي

يرجع تاريخ القرض الفلاحي إلى ماضي قريب ، بدأت نشأته في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر نسبة إلى الاحتياجات المالية الخاصة بالطبقة الفلاحية الريفية و إلى فشل الكلاسيكية آنذاك في تلبية غرضها المادي. ذلك أن نسب الفوائد المرتفعة من جهة و امداد القروض الفلاحية غير الملائمة من جهة أخرى لم تكن تساري القطاع الفلاحي الذي عرف ضعف في المردودية الفلاحية نتيجة لطول مدة تحقيق العمليات الفلاحية خاصة العقارية.

و بعد نهضة الطبقة الفلاحية في هذه الفترة في أوروبا هذه النهضة التي كان لها الأثر على الميدان الإجتماعي و السياسي عملت أجهزة الدولة في فرنسا خاصة على وضع جهاز تمويلي خاص بالقطاع الفلاحي مما أدى إلى ظهور شركات القرض العقاري Les Sociétés de crédit foncier . و التي تم تأسيسها بمرسوم الصادر بتاريخ 1852/02/28 تقليدا لما كان ساري في ألمانيا و بعدها ظهرت النظريات الاقتصادية و الفلاحية العديدة و التي أثرت على التفكير الاجتماعي –الاقتصادي مما أدى في فرنسا إلى ظهور بعض التجمعات ذات الطابع الفلاحي .

هذا وفي ألمانيا عمل كل من رايفينسن Raiffeissen و شولتز داليتز Shultz_Delitch سنة 1960 على إنشاء أول تجمعات للقرض الفلاحي . عرفت هذه التجمعات للقرض الفلاحي شهرة وتطور كبير في ألمانيا و غيرها مما أدى بظهور الصناديق المحلية للقرض الفلاحي في ألمانيا و كذا في فرنسا حيث تأسس أولها في فرنسا سنة 1885 كما ظهرت العديد من هذه الصناديق في مختلف أنحاء فرنسا و التي تشجع على انتشارها المحامي الفرنسي لويس دوران Louis-Durand الذي كان له تأثير في ظهور أول قانون يعطي لهذه الصناديق طبيعة قانونية في 1894/04/05. (شريف و زهار، 2005)

أما في الجزائر فلقد عرفت مرحلة ما قبل الاستقلال خضوع القطاع الفلاحي إلى قانون الريفي الفرنسي Le code Rural français و كذا منحه للفلاحين من قبل البنك الفرنسي الجزائري .

إلا أنه و بعد الاستقلال سنة 1962 تم ترك الأراضي الفلاحية من قبل الفرنسيين المالكين لها إثر رجوعهم إلى فرنسا مما أدى إلى اعتبار هذه الاراضي لا مالك لها Vacantes و عليه تم تأميمها للدولة الجزائرية و اعتبارها ملكاً لها .

ففي سنة 1966 و في مواجهة الطبقة الريفية في البلاد بدات الحكومة الجزائرية في منح القروض الفلاحية التجهيزية حيث قدرت القروض الفلاحية آنذاك ب 267 مليون دينار و ذلك لسنتي 1966 وَ1967 . والتي كانت تمنح من قبل الجهاز الوطني للثورة الزراعية L'OFFICE NATIONAL DE LA Réforme AGRAIRE (ONRA) المؤسس سنة 1963 و الذي تم حله لفشله في القيام بمهامه سنة 1968 .

وهكذا حاولت الحكومة الجزائرية منح القروض الفلاحية للفلاحين البسطاء لمحاولة حل المشكلة الفلاحية و المتمثلة في فقر هذه الطبقة . إلا أن ذلك أدى إلى تدهور الوضع حيث أن البنك الوطني الجزائري منح آنذاك ما يقارب 600 مليون دينار منذ الاستقلال هذا المقدار الذي لم يتم تسديده إلى أنه كان للتطور التاريخي للقرض الفلاحي في بلادنا تأثير على القطاع البنكي حيث غداة الاستقلال تمنح القروض الفلاحية من قبل البنك المركزي الجزائري La banque central إلا أنه سنة 1966 حول دور تمويل القطاع الفلاحي إلى البنك الوطني الجزائري BNA و بقي الامر كذلك الى ان تم انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 و الذي اصبح بمثابة البنك الخاص بالقطاع الفلاحي في بلادنا.

ثانيا : مفهوم القروض الفلاحية

لايوجد فيها اختلاف كبير من ناحية التعريف كونه قرض موجه لتمويل نشاطات فلاحية أو كل ماله علاقة بالفلاحة والتنمية الريفية التي تشمل أيضا عمليات شراء الآلات و الحيوانات و حتى العقارات الفلاحية .

كما يمكننا التطرق الى القرض الفلاحي في الإسلام و الذي كان يظهر على شكل مشاركة أشخاص فلاحين على معاونة فلاح في حالة اعسار أو خسارة عن طريق العمل عنده مجانا لمدة يوم كامل . كانت تسمى هذه الطريقة بالتويزة ذلك لان الشريعة الاسلامية حرمت القروض فائدة في حين شجعت مبدأ المشاركة.

وتجدر الاشارة الى ان القرض الفلاحي التعاضدي Le crédit agricole mutuel و الذي مفاده المساعدة التلقائية و الارادية لمجموعة من الفلاحين لمساعدة الفلاح و لعل هذه الفكرة هي التي أدت الى ظهور صناديق التعاضدية الفلاحية على الشكل الذي نراه اليوم .

أما عن تاريخ التعاضدية و التضامن الفلاحي فنشأ أولا عند الاغريق و كانت تسمى بطريقة ERANOS التي تتمثل في مجموعة من رجال القوم يعملون على منح القروض للفلاحين بدون أي فائدة. (شريف و زهار، 2005)

ثالثا : القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر :

في ظل إهتمام الدولة الجزائرية بتنويع اقتصادها ودعم التنمية في القطاع الفلاحي كونه يعتبر من أهم القطاعات التي تساعد على دفع العجلة الاقتصادية في البلاد عملت الحكومة على استحداث صيغ جديدة للقروض الفلاحية تقدم من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تتمثل في :

1- القرض الموسمي R'FIG .

2- القرض الاستثماري التحدي ETTAHADI.

1 قرض الرفيقR'FIG :

قرض الرفيق هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم بشكل كلي أي 100% من طرف الدولة ، موج لتمويل الفلاحين و مربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي منظمين على شكل تعاونيات أو مجمعات اقتصادية.

1.1 خصائص قرض الرفيق:

- معدل الفائدة 0%.
- المساهمة الشخصية 0 دج .
- مبلغ القرض حسب النشاط المطور .
- فترة السداد تتراوح مابين 06 و 24 شهراً.

1.2 المستفيدون من قرض الرفيق:

- مزارعون و مربو المواشي على شكل فردي .
- مزارعون و مربون منظمون على شكل تعاونيات ، مجتمعات ، جمعيات أو اتحادات .
- وحدات الخدمات الفلاحية .
- أصحاب مستودعات للمنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك .
- أشخاص معنويون ينشطون في اطار برنامج التجديد الريفي.

1.3 النشاطات التي يغطيها:

- اقتناء مدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة المبيدات).
- اقتناء اعلاف المواشي ووسائل الري و منتجات الادوية البيطرية .
- اقتناء المنتجات الفلاحية وتخزينها في اطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.

- اعادة تكوين مزارع الكتاكيت ، الدجاج البياض ، الارانب ، تربية الحيوانات الكبيرة للتسمين (اقتناء الثيران ، الخرفان ، الابل) .

1.4 المجالات التي غطيها قرض الرفيق:

يشمل هذا القرض نوعين من القروض تدخل تحت اطاره تتمثل في :

1.4.1 قرض الرفيق الفدرالي:

هو عبارة عن قرض استغلال مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة و موجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة على شركات اقتصادية أو تعاونيات و التي تنشط في مجال وحدات تحويل المنتجات الفلاحية وتخزينها و تثمينها المتمثلة في :

تحويل طماطم صناعية – انتاج الحليب –انتاج بذور البطاطس–صناعة العجائن الغذائية و الكسكس –تغليف التمور و تصديرها –انتاج زيوت المائدة وزيت الزيتون – انتاج العسل – انتاج منتجات محلية – إنشاء وحدات الثروة الحيوانية و مراكز التسمين – التلقيح الصناعي و نقل الاجنة – ذبح و تقطيع الدواجن – تسويق المنتجات الزراعية ذات الاصل الحيواني ، تخزينها ، تعبئتها و تثمينها – توزيع المعدات (الادوات الزراعية، الري، البيوت البلاستيكية) .

يجدر الاشارة الى ان نسبة الفائدة تصل الى الى 0% الامر كذلك بالنسبة للمساهمة الشخصية 0 دج . في حين ان مبلغ القرض يتراوح مابين 10.000.000 دج الى غاية 1000.000.000 دج في فترة سداد قد تتراوح ما بين 6 و 24 شهرا .

1.4.2 قرض الايجار المالي Leasing:

هو قرض بيع بالايجار من اجل استئجار الآلات الزراعية ، معدات السقي المصنعة محليا و التي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار كما يعتبر البيع بالايجار بمثابة قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة يبلغ معدل الفائدة المطبق 9.7 باحتساب كامل الرسوم في السنة أي :
(5.7 % على عاتق الزبون + 0.4 % دعم)تتراوح مدة الايجار ب 10 سنوات بالنسبة للآلات الحصاد والدرس و 5 سنوات بالنسبة لباقي المعدات . كما يمكن أن يصل مبلغ القرض إلى 100 % من تكلفة المعدات المراد اقتناؤها .

1.5 الملف المطلوب للإستفادة من قرض الرفيق:

- عقد ملكية ، عقد الامتياز أو عقد الايجار .
- بطاقة الفلاح او مربي الحيوانات الصادرة عن الغرفة الوطنية للفلاحة .
- الوضعية الضريبية .
- الفواتير الشكلية .
- مخطط الانتاج المحسن .
- ميزانية الخزينة المؤقتة للحملة .
- شهادة عدم المديونية صادرة عن الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA أو عن أي بنك آخر.

(الريفية و.، 2020)

2 قرض التحدي ETTAHADI:

التحدي هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم جزئيا من طرف الدولة يمنح في اطار إنشاء مستثمرات فلاحية و حيوانية جديدة أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة.

2.1 خصائص قرض التحدي:

- معدل فائدة 0% خلال خمس سنوات الأولى فقط .
- المساهمة الشخصية تتراوح ما بين 10% الى 20% من تكلفة المشروع .
- مبلغ القرض من 1000.000 دج إلى غاية 100.000.000 دج .
- فترة السداد تتراوح مابين 03 سنوات و 15 سنة .

2.2 المستفيدون من قرض التحدي:

- شخص طبيعي أو معنوي يقدم دفتر شروط مصادق عليه من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .
- مالك أراضي خاصة غير مستغلة .
- أصحاب الامتيازات في المستثمرات الفلاحية أو تربية الحيوانات التابعة لأملاك الدولة الخاصة .
- فلاحون أو المربون على شكل فردي أو منظمات أو على شكل مجمعات أو تعاونيات .
- مؤسسات الإقتصادية للإنتاج الزراعي ، التثمين ، التحويل أو توزيع المنتجات الزراعية و الصناعات الغذائية .
- المزرعة النموذجية .

- مزارعين في مستثمرة فلاحية جماعية مستفيد من حق الامتياز (مشروع زراعة أو اقتناء معدات أو غيرها).

2.3 النشاطات التي يغطيها :

- أشغال تحضير الاراضي و تهيئتها و حمايتها .
- تطوير الرعي الزراعي .
- اكتساب عوامل ووسائل الانتاج .
- انجاز البنى التحتية للتخزين ، التحويل ، التعبئة او التقييم .
- الانتاج الحرفي .
- حماية التراث الوراثي الحيواني أو النباتي و تطويره .

2.4 امجالات التي يغطيها :

- يشمل قرض التحدي الفدرالي الذي هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم جزئيا من طرف الدولة للمتعاملين (متعاملي التحويل ، التعبئة و تخزين النتجات الفلاحية) .
- معدل الفائدة المطبق هو 0% خلال السنوات الخمس الاولى .
- المساهمة الشخصية فيه تتراوح مابين 10% الى 20% من تكلفة الكشروع و فترة السداد تتراوح مابين 3 إلى 15 سنة.

2.5 الملف المطلوب للحصول على قرض الرفيق :

2.5.1 بالنسبة للأشخاص الطبيعيين :

- الفواتير الشكلية / التكاليف ؛
- الوضعية الضريبية ؛
- دفتر الشروط المصادق عليه و شهادة المصادقة ؛
- رخصة البناء (بالنسبة للمباني المستثمرة) ؛
- عقد الملكية أو الامتياز ؛
- الدراسة التقنية و الاقتصادية ؛
- الترخيص الصادر عن مصالح البيئة (في حالة تربية الحيوانات) ؛
- الاعتماد الصحي إذا لزم الامر ؛
- الترخيص الصادر عن مصالح الري من أجل التنقيب عن الماء ؛

- شهادة المصادقة على المشروع ؛

2.5.2 أما بالنسبة للاشخاص المعنويين فنفس الوثائق الخاصة بالاشخاص الطبيعيين بالاضافة الى :

- بيانات الحسابات الختامية الضريبية للسنوات المالية الثلاثة الاخيرة ؛
- نسخة عن القانون الاساسي للشركات ؛
- السجل التجاري ؛
- محضر تعيين الممثل الذي يمكنه اكتتاب القرض (بالنسبة للشركات و التعاونيات)؛

ودائما في اطار تدابير المقدمة من طرف الدولة و إضافة على ماذكرناه سابقا هناك هيئات عمومية مجسدة في كل من وكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمول البنك في إطار هاته البرامج إنشاء المستثمرات الفلاحية و تربية المواشي سواء المملوكة للخواص أو للدولة و تقدر مدة القرض من 05 الى 8 سنوات من ضمنها مدة التاجيل ثم بعد ذلك يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة المعنية ANSEJ – CNAC بدون فوائد من تسديد القرض مما يجعل مدة القرض 13 سنة. (الريفية و.، 2020)

ملخص الفصل :

القروض لاتعني عملية تقديم الأموال من البنك إلى الزبون وغنما هي عملية وساطة بين المقرض والمقترض. جاء هذا كنتيجة عامة لمفهوم القرض فمن خلال ماسبق وذكرناه يتضح أن هناك أهمية كبيرة للقروض البنكية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمحافظة على تطورها المستمر، وبالأخص دور القرض في تنمية القطاع الفلاحي و تعزيز الرفاهية للمجتمعات الريفية محاولة منها لإنعاش هذا القطاع ومواكبة التطورات الدولية دعم وقعه في الساحة الدولية.

الا أنه مرتبط بمدى التسهيلات التي تتمنحها الدولة للتشجيع على الاستثمار في هذا المجال سواء من ناحية القانونية أو الإجراءات الإدارية .رغم هذه الجهود المبذولة يبقى القطاع الفلاحي يعاني من العديد من المشاكل التي تعيق الفلاحين وتعب عملية الاقتراض .

الفصل الثاني:

تحليل لدور القروض البنكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم التنمية الفلاحية

-دراسة حالة قرض على مستوى وكالة تيارت-

تمهيد:

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر تغيرات و تطورات عديدة من بينها تحرير السياسة التمويلية للمشاريع الفلاحية و فتح طرق جديدة للتمويل سواء عن طريق الحكومة أو عن طريق القروض. إلا أنه لم يحصل بعد على تلك النتائج المنتظرة، جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 كمؤسسة قائمة بذاتها تختص في تمويل القطاع الفلاحي.

يؤدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما و متميزا في دعم التنمية الاقتصادية من خلال الآليات و الأدوات التي يستخدمها لتنفيذ وظائفه و مهامه . والتي جعلت منه البنك الرائد في مجال الصناعة المصرفية في الجزائر. وبنك الفلاحة والتنمية واحد ما أكبر البنوك الوطنية نتيجة إلى خبرته و تنافسيته بفرض مستواه في بيئة تنافسية، فالبنك يتبنى أنواع عدة من أساليب تمويل القطاع الفلاحي مع تقديم تسهيلات لتشجيع التنمية الفلاحية عن طريق تنويع نشاطاته و توسيع قاعدة الخدمات التي يقدمها و الإهتمام بالتكنولوجيا الحديثة. واشتمل هذا المبحث على:

المبحث الأول : لمحة عامة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المبحث الثاني : دراسة لدور القروض في التنمية الفلاحية على مستوى وكالة تيارت

المبحث الأول : لمحة عامة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

رأت السلطات وجوب إنشاء مؤسسة مالية مستقلة مختصة بدعم القطاع الفلاحي و تنميته الذي تمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كان الهدف من انشائه المساهمة في ترقية القطاع ودعم النشاطات والصناعات التقليدية و الحرفية وعلى أساس ذلك كانت مهمته تمويل مزارع الدولة، المجموعات التعاونية،المستفيدون من الثورة الزراعية و كذلك تمويل قطاع الصيد البحري و بموجب قانون النقد و القرض (10/90) المؤرخ في 14 أفريل 1990.

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية : *BADR

تأسس بالمرسوم رقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13 تم توكيله بمهام تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة، و كذلك الصناعات الزراعية – أي المعتمدة على الزراعة– و الحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها.

إنه بنك متخصص إذن مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف و ذلك بقصد تطوير الريف و تطوير الإنتاج الغذائي (الزراعي–الحيواني) على الصعيد الوطني .

وبإنشائه يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري (المسؤول الوحيد عن الإئتمان الزراعي سابقا) جانبا هاما من اختصاصاته وبذلك أصبح البنك الأخير تجاريا فقط بالمقاييس التقليدية لوظائف البنوك .

والبنك الفلاحي يتميز بأنه و في آن واحد بنك ودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي و يقرض الأموال بآجال مختلفة) و بنك تنمية (يمنح قروضا متوسطة و طويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت).وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية و الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة أقل وضمانات أخف مما يفعله مع غيرها [1].

أولا : بطاقة فنية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو شركة ذات أسهم تعود جميع أسهمها للدولة ، يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 300 وكالة و 39 مديرية جهوية *GRE موزعة على مستوى القطر الوطني يتولى المجمع الجهوي للاستغلال مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة و متابعة الوكالات التي هي تحت مسؤوليته . وغالبا ما تكون هذه المجمعات الجهوية للاستغلال ولائية ، أمام الادارة العليا للبنك فتتكون من مديرية عامة مركزية تساعدها على أداء مهامها مجموعة من المديريات المساعدة *DGA و تتمثل الموارد البشرية له في أكثر من 7000 إطار و مستخدم و يقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نهج العقيد عميروش بالجزائر العاصمة . تمتلك حاليا شبكة من 334 وكالة و 39 مكتبا إقليميا على مستوى التراب الجزائري .و كونه مؤسسة مالية تنصب عملياتها المالية الفائضة عن جميع الموارد ،حاجة الجمهور و الأعوان الاقتصاديون لغرض اقراضها للآخرين

[1] طاهر لطرش الاقتصاد النقدي والبنكي ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 07 ص 191

الذين هم في حاجة للتمويل و ينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي و انعاشه و قد وسع نشاطه ليشمل جميع القطاعات الاخرى .

ثانيا : مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بثلاث مراحل تتمثل في :

1. **مرحلة 1982-1990** : تم توجيه إهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي و العمل على ترقية العمل الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية ذات النشاط الفلاحي .

2. **مرحلة 1991-1999** : بموجب قانةن النقد و القرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف القطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة ادخال و تعميم إستخدام الاعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك لقد تميزت المرحلة بما يلي :

- **1991** : تم الانخراط في نظام *SWIFT لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية .
- **1992** : تم وضع نظام *SYBU يساعد أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement إلى جانب تعميم استخدام الاعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- **1993** : الانتهاء من ادخال الاعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية .
- **1994** : بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة سحب بدر .
- **1996** : إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي .
- **1998** : بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك *CIN

3. **مرحلة 2000-2004** : تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الاستثمارات المنتجة و دعم برنامج الانعاش الاقتصادي و التوجه نحو التطوير لقطاع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق . قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه بالاضافة الى تبنيه استخدام التكنولوجيا في مجال العمل المصرفي . هذا البرنامج حقق نتائج هامة نوردها في مايلي :

- **2000** : القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف في سياسته مع وضع استراتيجية تسمح للبنك اعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي .
- **2001** : سعيا منه لاعادة تقييم موارده قام البنك باجراء عملية تطهير محاسبية و مالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي و مواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة و غيرها و العمل إلى زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق البنك الجالس * La banque assise مع خدمات مشخصة .

- **2002** : تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على جميع الوكالات.
- **2004** : لقد كانت سنة 2004 بالنسبة للبنك الذي عرف بادخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما. أصبح بامكان الزبائن تحصيل الشيكات في وقت وجيز . وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر كما عمل مسؤولو البنك خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للاوراق النقدية LES Guichets automatiques des billets* المرتبطة ببطاقات الدفع.[1]

المطلب الثاني : أهداف و مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بموجب قانون النقد والقرض(10/90) المؤرخ في 14 أفريل 1990. ألغي نظام التخصص الذي كان ساريا على البنوك و صارت مهام بنك الفلاحو والتنمية الريفية لا تقتصر على تمويل القطاع الفلاحي فحسب، بل صار يقدم جميع الخدمات التي تقدمها مختلف البنوك التجارية و تطورت أهدافه بمرور الوقت كذلك.

أولا : الأهداف الاستراتيجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية سواء محليا أو دوليا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعزيز دوره في تمويل الاقتصاد الوطني لذلك من واجب القائمين عليه و ضع استراتيجيات مرنة تتوافق مع المتغيرات الدائمة و كون بنك الفلاحة والتنمية الريفية يساهم في أكثر من 35% من المداخيل الاقتصادية للدولة يجب عليه دائما تحديث الأهداف المسطرة و تتمثل هذه الأهداف[2] في :

- توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .
- تحسين نوعية وجودة الخدمات .
- الحصول على أكبر حصة في السوق .
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر ممكن من الربحية .
- كما سعى البنك أيضا الى التقرب من الزبائن بتوفير مصالح تتكفل بانشغالاتهم و تلبية جميع احتياجاتهم عن طريق :
- زيادة فروعه و نشر شبكاته و التقرب أكثر من العملاء .
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف .
- تطوير و تعميم إستعمال خدمات الاعلام الآلي أو مايسمى بالرقمنة .
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار أو العملة الصعبة .

[1] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي مراحل إعادة تطبيق هندسة العمليات العدد01،2017،ص190-212

[2] معلومات مقدمة من طرف البنك.

ثانيا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أسس هذا البنك من أجل ضرورة اقتصادية تتمثل في اعادة هيكلة القطاع الفلاحي و دعمه من اجل تحسين دوره في الاقتصاد الوطني و رفع المستوى المعيشي بالنسبة لسكان الأرياف .

تتمثل أبرز مهامه في :

- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي .
- المشاركة في دعم الفلاحين .
- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض ،الصرف،الصندوق .
- فتح الحسابات لكل شخص طلب لها و إستقبال الودائع .
- المشاركة في تجميع الإدخارات .
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها .
- تطوير الموارد و التعاملات المصرفية و كذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة
- ترقية عمليات الادخار و الاستثمار .

وفي اطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم البنك ب :

- تطوير قدرات تحليل المخاطر .
- اعادة تنظيم ادارة القروض .
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض و تطبيق معدلات فائدة تتماشى و تكلفة الموارد .

المبحث الثاني : دراسة لدور القروض في التنمية الفلاحية على مستوى وكالة تيارت.

تعتبر تيارت منطقة فلاحية بامتياز ونظرا لكونها من أهم الولايات التي تساعد في القطاع الفلاحي تم إنشاء فرع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل دعم القطاع و تحسينه.

المطلب الاول : تقديم وكالة تيارت الجهوية –تيارت تيسمسيلت –

على إعتبار ان ولاية تيارت هي ولاية فلاحية بامتياز حيث تحتوي على 2.609.900 هكتار من الأراضي الفلاحية و كذلك احتوائها على موارد طبيعية و حيوانيية مهمة بقيمة 7.190.000رأسا من الأغنام و347.652 رأسا من الأبقار وأخيرا 615.957 رأسا من الماعز. و يهيمن على انتاجها النباتي القمح الصلب و القمح اللين و الشعير و الخرطال . و قصد تنظيم هذه الموارد الفلاحية تم انشاء فرع لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية [1].

أولا : التعريف بالوكالة

الوكالة الرئيسة لولاية تيارت تقع في مركز المدينة بشارع الإنتصار Rue de Victoire ،تتربع على مساحة معتبرة حوالي 420 م² وتغطي هذه الوكالة الرئيسية لتيارت نشاط تسع بلديات و تعد من أهم المنشآت التي تساعد في تطوير النشاطات الفلاحية والصناعية في الولاية .

شيدت هذه الوكالة في أربعينيات القرن الماضي و كانت تضم مديرية الفلاحة في الحقبة الإستعمارية ثم تحولت إلى وكالة الصندوق التعاون الفلاحي بعد الإستقلال لتصبح بشكلها الحالي بعد ذلك في تاريخ 13 مارس 1982 ومن هنا فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ممثل من طرف مديرية الجهوية للاستغلال مقرها في تيارت و13 وكالة إستغلال محلية (10 في تيارت و 3 في تيسمسيلت) .[2]

[1] تم التحميل من موقع ww.wilaya.tiaret.dz في يوم 2023/05/16 على الساعة 11:00 .

[2] معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

أرقام الوكالات الموجودة على مستوى ولاية تيارت و تسمسيلت:

جدول 01-02:

رقم الوكالة	ولاية تيارت	الترتيب الوطني	رقم الوكالة	ولاية تيسمسيلت	الترتيب الوطني
01	تيارت-أ-	541	04	ثنية الحد	544
02	الرحوية	542	08	لرجام	548
03	فرندة	543	11		551
05	مهدية	545	/		
06	السوقر	546	/		
07	قصر الشلالة	547	/		
09	تخمارت	549	/		
10	مدريسة	550	/		
12	عين كرمس	552	/		
14	تيارت-ب-	554	/		

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت

ثانيا : الخدمات التي تقدمها الوكالة :

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية سواء محليا أو دوليا يفرض على جميع البنوك و بالأخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعزيز دوره في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك يقع على عاتق المسؤولين عليه عن طريق تحديث الخدمات المقدمة فإضافة إلى منحها القروض تقدم خدمات أخرى تتمثل في :[1]

1. استئجار خزنة الأموال:

هي عبارة عن خدمات يقدمها " بدر بنك " لزبائنه حتى يتمكنوا من الحفاظ على أغراضهم الثمينة(مجوهرات وثائق هامة).

2. الخدمات الالكترونية البنكية " E-Banking":

هي عبارة عن بوابة خدمات إلكترونية من أجل الاستفادة من خدمات البنك عن بعد من بين أمور أخرى:

- الإطلاع على الأرصدة و حركة الأموال الخاصة بالحساب .
- تحميل بيانات الحسابات .
- إصدار أوامر التحويل البنكي الفردي أو الجماعات (بالنسبة للشركات).

[1] تم التحميل من موقع www.badrbanq.dz بتاريخ 2023/04/23 على الساعة 10:30.

3. حساب جاري بالعملة المحلية :

خدمة تقدمها الوكالة للمتعاملين تمكنه بفتح حساب جاري بالدينار الجزائري بطريقة سهلة و بسيطة.

4. حساب جاري بالعملة الأجنبية:

يتم فتح الحساب عبر الوكالة عن طريق وثيقتين فقط هي بطاقة هوية سارية المفعول و و ثيقة رسمية تثبت محل الإقامة هذا بالنسبة للأفراد أما الشركات فيتوجب عليهم تقديم السجل التجاري و وثائق تثبت أرقام التعريف الاحصائي و الضريبي ، تمكنهم من الحصول على بطاقة ' فيزا كارد' و ' ماستر كارد ' كما تسمح لهم بتلقي الأموال من الخارج و مجموعة من خدمات أخرى .

5. بطاقة الدفع مابين البنوك *CIB:

هي بطاقة دفع مابين البنوك بنوعيها كلاسيكية وذهبية مرتبطة بحسابات بنكية لدى الوكالة تمكن من إجراء عمليات الدفع و السحب بكل أمان على مدار 24/24 و لمدة 7/7 كما تمكن من :

- عمليات الدفع من خلال أجهزة الدفع الإلكتروني لدى التجار.
- عمليات الدفع عبر الأنترنت.
- عمليات السحب من موزعات الآلية للبنك و الشبابيك الآلية.
- الاطلاع على الرصيد من خلال موزعات و شبابيك عبر شبكة " بدر بنك " .

6. بطاقة بدر توفير:

هي عبارة عن بطاقة بنكية مرتبطة بحساب دفتر التوفير *LEB أو دفتر التوفير للفلاح *LEF بفوائد أو بدون فوائد تقدر مدة صلاحيتها بعامين و صالحة للاستخدام في الجزائر فقط كما تمكن من :

- عمليات الدفع من خلال أجهزة الدفع الالكتروني لدى التجار .
- عمليات الدفع عبر الأنترنت .
- عمليات السحب من الموزعات الآلية و الشبابيك للبنك .
- عمليات التحويل من حساب بنكي جاري إلى حساب ادخاري عبر شبكة "بدر بنك ".

7. دفتر التوفير*LEB:

هو عبارة عن حساب توفير بفوائد أو بدون فوائد حسب رغبة المدخر لفائض الأموال .

8. حساب الإدخار أشبال*LEJ:

هو حساب يستطيع كل شخص طبيعي يبلغ من العمر أقل من 19 سنة و يكون ممثلا بوليه القانوني، فهو يشجع الشباب على عدم انفاقهم لأموالهم ليتمكنوا من استخدامها عندما يكبرون في مشاريع استثمارية.

9. سندات الصندوق:

تتمثل في ايداع لأجل مجسد من خلال السند الذي يطلب من خلاله الزبون من البنك أن يكتتب مبلغ محدد للمدة الزمنية التي يختارها عند تاريخ الاستحقاق يدفع البنك زيادة في رأس المال . يخصص سند الصندوق للأشخاص الطبيعيين و المعنويين .

10. الايداع لأجل*DAT:

يعتبر بمثابة حساب إيداع غير مجسد في سندات بنكية موجه للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين يتم فتحه حصريا تحت صيغة إسمية.

11. القرض الايجاري:

هو قرض موجه بشكل خاص للمؤسسات و ليس للأفراد يقوم على مبدأ تأجير المعدات و الأدوات مقابل مبالغ مالية محددة .

12. القرض الموسمي:

هو قرض تمويلي يمنح سنويا بدايو من شهر سبتمبر.

المطلب الثاني: دراسة حالة لطلب قرض على مستوى الوكالة :

إن عملية منح القرض على مستوى الوكالة تمر بمجموعة من المراحل و الاجراءات البنكية تتمثل في :

1- تقديم الملف :

ليستطيع الزبون الحصول على قرض من الوكالة يجب عليه الملف اولا حضوره شخصيا إلى المكلف بمصلحة الزبائن لإجراء مقابلة يتم فيها التطرف إلى سبب الطلب و فكرة عامة و ملخصة عن نوع المشروع ليتم بعد ذلك الطلب منه تكوين ملف يحتوي على مجموعة من الوثائق الإدارية و المحاسبية تتمثل في :

- طلب خطي موقع من الزبون يوضح فيه فكرة المشروع و المبلغ المطلوب .
- عقود ملكيته للأراضي أو عقد انتماء أو وثيقة انتفاع للمساحة التي سوف يستخدمها .
- الدراسة التقنية و الاقتصادي لجدوى المشروع من طرف مكتي متخصص و معتمد .
- ميزانية تقديرية لمدة 3 سنوات على الأقل معدة من طرف محاسب متخصص .

كل هذه الوثائق توضع في ملف في ثلاث نسخ يقدم للبنك ، بالمقابل يسلم البنك للزبون وثيقة أو وصل لإثبات إستلام الملف.

بعد عملية تقديم الملف يقوم البنك بدوره بإجراءات لدراسة القرض.

2- الفحص الأولي لطلب القرض :

يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من طرف الزبون لمعرفة ما إذا كانت تتوفر فيه الصلاحيات اللازمة للتمويل وفق سياسة البنك و حسب نوعية القرض المطلوب . كما يدرس الكيفية التي يتم فيها سداد مبلغ القرض.

3- دراسة الوضعية الاقتصادية للزبون :

و هي دراسة تتم من خلالها معرفة الوضعية المالية للزبون و المانات التي قدمها و مدى قدرته أو عجزه عن التسديد .

4- مرحلة التفاوض مع الزبون :

في هذه المرحلة تقوم الوكالة بإعداد صيغة اقتراحية للعقد يتم فيها التفاوض مع العميل حول مبلغ القرض و وضع شروطه الخاصة و اطلاع الزبون عليها و ضرورة اعطاء الموافقة الكلية عليها .

5- اتخاذ القرار النهائي :

يتم من خلال هذه المرحلة عادة توقيع العقد و تقديم الفعلي للضمانات المتفق عليها و تسليم مبلغ القرض للزبون .

عدد القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة تيارت- من سنة 2017 حتى 2021 :

جدول 02-02: قرض التحدي:ETTAHADI

السنة	عدد المستفيدين	إجمالي مبلغ القرض
2017	69	447.768.904.40 DA
2018	81	608.320.800.00 DA
2019	43	341.945.198.54 A
2020	12	100.790.000.00 DA
2021	31	175.900.364.66 DA

قرض الرفيق:R'FIG

السنة	عدد المستفيدين	إجمالي مبلغ القرض
2017	02	17.030.000.00 DA
2018	01	3.460.000.00 DA
2019	02	39.997.589.63 DA
2020	01	98.000.000.00 DA
2021	02	133.000.000.00 DA

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك.

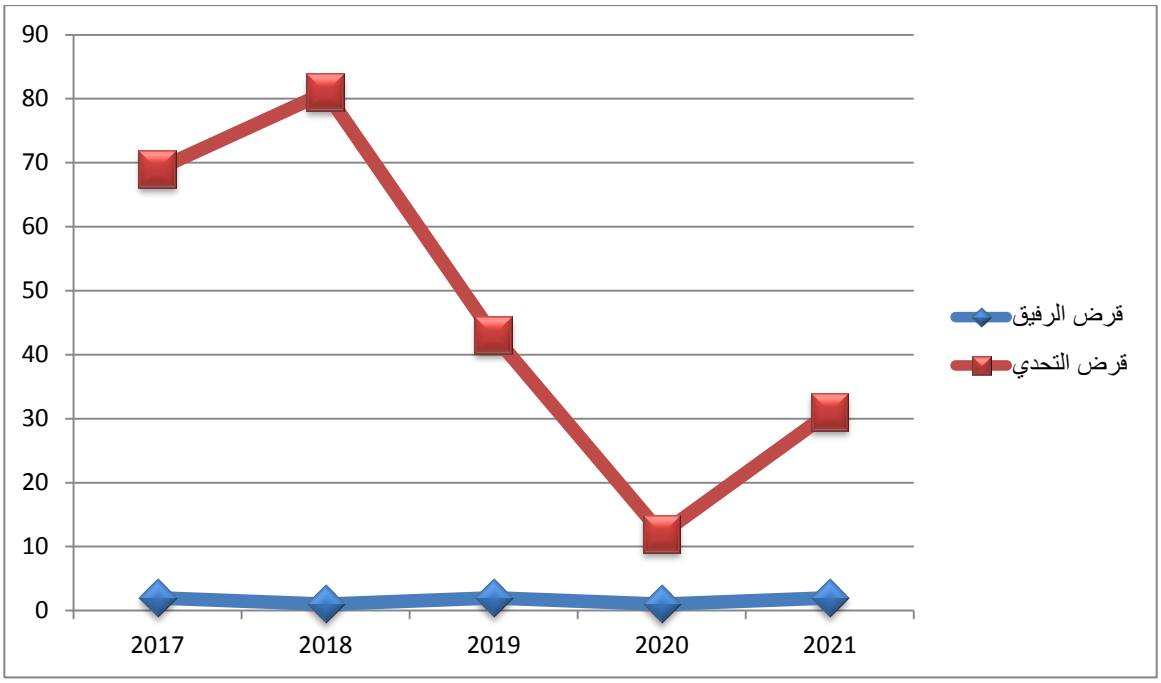

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك.

وفقا للمعطيات المقدمة من طرف وكالة بنك البدر الجهوية تيارت–تيسمسيلت أن عدد المستفيدين من قرض التحدي للفترة الممتدة من 2017–2021 حيث أنه في سنة 2017 بلغ عدد المستفيدين منه إلى 69 مقترض ليتواصل ارتفاع عدد المستفيدين منه 81 مقترض في السنة الموالية ، ليبدأ التراجع منذ بداية سنة 2019 الى 43 مقترض غير أنه التراجع بلغ أقصاه سنة 2020 إلى حوالي 12 مقترض فقط و هذا كنتيجة للوضعية الوبائية التي كانت تمر بها الجزائر و العالم ككل (فيروس كورونا) مما دفع البنك الى اعادة جدولة القروض و تمديد فترات التسديد حتى عامين . لتعرف استقرار و تحسن ملحوظ بعد ذلك في سنة 2021 ب 31 مقترض بسبب تحسن الوضعية الوبائية و رجوع النشاط الفلاحي و الاستثماري .

أما بالنسبة لقروض الرفيق فان عدد المسفيدين يبقى محصور مابين 1 و 2 على مدار خمس سنوات و هذا راجع لخصائص هذا القرض كونه يدعم الفلاحين لتطوير البنى التحتية و المشاريع الزراعية الفلاحية و تحسين التقنيات الزراعية و زيادة انتاجيتها .

ثالثا : دراسة حالة قرض :

إن عملية منح قرض قرض تمر بالإجراءات التي تم سبق ذكرها على غرار الدراسة التقنية والمالية و في هذا المطلب قمنا بدراسة حالة طلب قرض الرفيق حيث تعمل الوكالة على منح القرض و متابعة المشروع .

نظرا لسرية المعلومات و تحفظ البنك عليها لم نتمكن من أخذ المعلومات الكافية لطرحا مما دفعنا إلى افتراض مبالغ و قيم تقريبية.

تقديم صاحب القرض :

السيد (م.س) هو شخص صاحب خبرة في مجال تربية الدواجن من سكان ولاية تيارت و نظرا لخبرته في هذا المجال قرر تقديم طلب قرض بمبلغ 8.025.116.00 دج من أجل تمويل مشروعه . فقد الملف الازم لدراسته من طرف الوكالة .

تقديم المشروع :

1.الأرض المقدمة من طرف الزبون هي أرض استغلال .
2.الغرض الاجتماعي هو استغلال الارض في بناء مدجنة للدجاج البيوض و استغلال 14000 دجاجة .
3.عرض تفصيلي للتقنيات الحديثة المستخدمة في تربية الدجاج .
4.فترة تبييض الدجاج حوالي 15 شهر . (من 18 حتى 80 أسبوع) .
5.بالاضافة الى تدعيم ذلك عن طريق شراء دجاج مجهز للتبييض (18 أسبوع) .

والجدول التالي بيانات تفصيلية أكثر لمخطط تربية الدجاج :

عدد الدجاجات	14000
عمر الشراء	18 أسبوع
عمر الدخول في مرحلة التبييض	19 أسبوع
نسبة الوفيات المتوقعة أثناء عملية التبييض	%5
عمر الإصلاح	80 أسبوع
عدد البيض المباع لدورة 80 أسبوع	344

المصدر: وثائق مقدمة من البنك.

تقدير تكاليف المشروع :

هذه العملية تقوم بها الوكالة ثم وضع ميزانية إفتتاحية و تقديرية اضافة إلى جدول حسال النتائج . كما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول : (01)

البيانات	المبالغ
المواد المستعملة:	
- الدجاج البيوض	6469940
- علف الدجاج البيوض	1665200
- الضمانات	509160
الإجمالي	**8644300**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

تكاليف التشغيل :

الثلث الأول من السنة : 45900 دج.

الثلث الثاني من السنة : 49200 دج.

الثلث الثالث من السنة : 52700 دج.

الثلث الرابع من السنة : 5530 دج.

(في السنة بالنسبة للعاملين)

أما الخدمات تتكون أساسا من الضمانات. المدجنة التي تبلغ قيمتها 600.200.00 دج و المصاريف المختلفة (مصاريف الماء،الكهرباء، الغاز....إلخ). والتي تم تقديرها ب 29.000.00 دج لكل ثلث من السنة مع العلم أن هذه المبالغ تقديرية قبل إنجاز المشروع.

الضمانات التي قدمها صاحب المشروع:

1/ الأرض التي بنيت عليها المدجنة بالإضافة إلى بئر ماء تعتبر من أملاك صاحب المشروع و التي تقدر قيمتها وفقا لموقعها و نوعيتها سعر المتوسط للمتر الواحد هو 5000 دج و المساحة الكلية للسطح هي 10300 متر مربع.

إذن:5000 ×10300= 51500000 دج.

2/ بناية ذات طابق أرضي و طابق آخر. سعر المتوسط للمتر الواحد هو 2.400 دج ، المساحة الكلية تقدر ب 30.000 متر مربع.

إذن:2400×30000=72000000 دج.

3/ المدجنة مقدرة بمقدرة ب 40.000 دج هو السعر المقدر للمتر الواحد ، سطح المدجنة هو 14050 متر مربع. إذن: 40000×14050=562000000 دج.

القيمة الصافية لإجمالي الضمانات المقدمة من البنك هي:

51500000+72000000+562000000 =685500000 دج.

ولضمان هذه المدجنة يجب على صاحب المشروع يجب كتابة وثيقة التعهد ، اكتتاب عقد التأمين ضد كل الأخطار ، تأمين القرض من طرف الصندوق الفلاحي للتأمين.

جدول الهيكل التمويلي: العملة: الدينار الجزائري.

الجدول: (02)

مصادر التمويل.	النسبة.	المبلغ.
التمويل الذاتي (الشخصي).	%0	//
القرض البنكي.	%100 مدعم.	8.025.116.00
الإجمالي.	%100	8.025.116.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك.

يوضح الجدول السابق مصادر التمويل حيث تَبين أن المشروع ممول بصفة كلية من طرف البنك عن طريق قرض الرفيق بقيمة تقدر ب 8.025.116.00 دج. وبدون فوائد.

جدول هيكل الإستثمار: العملة: الدينار الجزائري.

الجدول:(03)

البيانات	الكمية	السعر	المبلغ HT	الرسم على القيمة المضافة %19	المبلغ TTC
مدجنة (الدجاج البيوض).	12000	450	5400000	1026000	6426000
علف(الدجاج البيوض)	400	290.2	116080	22055.2	138135.2
المبلغ الإجمالي	/	/	/	/	/

المصدر:من إعداد الطالبتين باستعمال وثائق داخلية للبنك.

نلاحظ من الجدول رقم أن صاحب المشروع استغل 12000 دجاجة بيوض بسعر 450 دج حيث:

- الدجاج البيوض: 12000 وحدة × 450 دج = 5400000 دج.

الرسم على القيمة المضافة: 5400000 ×19 % = 1026000دج.

المجموع الكلي = المبلغ خارج الرسم HT + الرسم على القيمة المضافة TVA

5400000 + 1026000 = 6426000 دج. ←

- العلف: 400 × 290.2 = 116080 دج.

الرسم على القيمة المضافة: 116080 × 19 % = 22055.2 دج.

المجموع الكلي = المبلغ خارج الرسم HT + الرسم على القيمة المضافة TVA

116080 + 22055.2 = 138135.2 دج. ←

جدول مخطط الإنتاج: العملة: الدينار الجزائري.

الجدول : (04)

البيانات	المبالغ	الملاحظات
عدد الدجاج البيوض في اليوم المتوسط (90%من المبلغ الاجمالي للدجاج 12000) في مرحلة البيع –أ– سعر الوحدة الواحدة للبيضة –ب– عدد أيام الانتاج بالأشهر –ج– عدد أشهر الانتاج –د–	10800 10 دج. 30يوم. 9 أشهر.	/ في المرحلة الأولى لا يوجد إنتاج.
الإنتاج السنوي المباع (ب+ج+د).	29160000	//
رقم الأعمال الكلي.	29160000	//

المصدر: بالإعتماد على وثائق داخلية للبنك.

- عدد الدجاج البيوض:

لدينا 12000 دجاجة بيوضة (90% منها في مرحلة البيع الكلي) أي:

12000 × 90 % = 10800 (موجهة للبيع في اليوم الواحد).

سعر البيضة 10 دج أي:

10800×10 = 108000دج. ⟵ في اليوم الواحد.

108000×30 يوم = 3240000 دج ⟵ في الشهر الواحد.

3240000×9 أشهر= 29160000 دج.

رقم الأعمال بالنسبة للمرحلة (ب+ج+د) هو: 29160000 دج.

ملاحظة: رقم الأعمال فقط للمراحل (ب،ج،د) لأن الانتاج يبدأ من الأسبوع 18 فقط.

لدينا:

4 أسابيع ⟵ 1 شهر.

18 أسبوع ⟵ ؟ .

عدد أشهر الإنتاج 18 شهر .

إذن: 18×1÷4=4.5 شهر. أي ابتداءا من المرحلة ب إذا:عدد أشهر الانتاج فقط 9 أشهر (12–3=9 أشهر).

رقم الأعمال لثلث السنة الأول = رقم الأعمال الكلي/ عدد الأشهر.

إذن: 3/29160000= 9720000 دج.

جدول رقم مخطط الإستهلاك: العملة: الدينار الجزائري.

الجدول: (05)

البيانات	الوحدة/ السعر	الإجمالي
متوسط استهلاك الدجاج للعلف في اليوم الواحد.	130 غ من العلف .	
استهلاك 12000 دجاجة بيوضة للعلف في اليوم .	130×12000/1000=	1560 كلغ .
استهلاك 12000 دجاجة بيوضة للعلف في السنة .	1560×360 يوم .	2433600
كمية الاستهلاك بالقنطار .	2433600/100	24336 قنطار.
سعر الوحدة بالقنطار	3500 دج .	85176000 دج.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية للبنك.

نلاحظ من الجدول السابق أن:

متوسط مايستهلكه الدجاج البيوض للعلف للوحدة الواحدة هو 130غ، ويوجد 12000 دجاجة بيوضة

إذن: 12000×130=1560 كلغ.

وَ في الشهر: 1560 × 30 يوم = 46800 كلغ.

أما في السنة فيبلغ: 1560×360= 561600 كلغ.

- العلف الكلي المستهلك هو: 24336 قنطار في السنة بسعر 3500 دج.

إذن: 24336× 3500 = 85176000 دج.

جدول مصاريف الخدمات: العملة الدينار الجزائري.

الجدول: (06)

طبيعة الخدمة	الثلث الأول للسنة	الثلث الثاني للسنة	الثلث الثالث للسنة	الثلث الرابع للسنة
مصاريف (الكهرباء،الماء)	29000	30900	37000	37260
مصاريف الإشهار	10000	10000	10000	10000
مصاريف النقل	32000	35000	43000	43250
مصاريف الصيانة	14000	13000	15000	14200
المجموع	85000	88900	105000	104710

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك.

من خلال الجدول نستنتج أن المصاريف تختلف في كل ثلث من السنة غير أن مصاريف الإشهار تبقى ثابتة خلال السنة.

الميزانية الإفتتاحية:

تضم الوضع المالي للمؤسسة عند إنطلاقه يتم اعدادها من طرف مختصين و تتلخص في الجدول الآتي:

الجدول (07):

البيانات	المبالغ	المبالغ الصافية
المصاريف الأولية	/	/
مصاريف البناء	/	/
معدات الانتاج	6468841	6468841
وسائل النقل		
معدات الانتاج الاخرى		
المخزون من العلف	1556275	1556275
التسبيقات الاخرى	/	/
الموجودات		
مجموع حسابات الأصول	8025116	8025116
المجموع الإجمالي للأصول	8025116	8025116
الخصوم		المبالغ
راس المال الخاص		/
نتيجة رهن التخصيص		/
القرض البنكي		802511600
القرض *CNAS		
الموردون		
ضرائب و رسوم الاستغلال		
مجموع حسابات الخصوم		802511600
المجموع الاجمالي للخصوم		802511600

من خلال جدول الميزانية الافتتاحية نلاحظ أن:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم = 802511600 دج.وهو مبلغ القرض البنكي أي(الوضعية المالية للمشروع عند إنطلاقه).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق للبنك.

جدول مخطط الخزينة: العملة بالدينار الجزائري.

الجدول (09):

البيانات	الثلث الأول	الثلث الثاني	الثلث الثالث	الثلث الرابع
الاستخدامات :	4668825	4668825	4668825	4668825
مشتريات من العلف المستهلك	46935	46935	46935	46935
المصاريف الخاصة	//			
ضرائب ورسوم	//			
خارج الاستخدامات				
التعويضات	//			
توزيع الارباح	608067	105880	113498	121816
الضرائب عالى الشركات				
المصاريف المختلفة				
مجموع الاستخدامات	5323827	4821640	4829258	4728576
الخزينة :				
الاستخدامات :	/	10692000	10692000	10692000
الانتاج المباع				
خارج الاستخدامات:				
القروض				
المجموع	0	10692000	10692000	10692000
الفروقات	-5323827	5870360	5862742	5963424
الجموع المتراكم.	-5323827	546533	6409275	12372699

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق داخلية للبنك.

من أجل تقدير التدفقات النقدية الصافية التي يتحصل عليها المشروع نقوم باعداد جدول حسابات النتائج التقديري لتحديد النتيجة الصافية السنوية المتوقعة طيلة فترة المشروع و ذلك بتحديد تكاليف الاستغلال و مقارنتها مع الايرادات و استخلاص النتائج المتوقعة للمشروع تضاف اليها الاهتلاكات و المؤونات فتحصل على النتيجة الصافية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول حساب النتائج (الثلث الاول،الثلث الثاني،الثلث الثالث،الثلث الرابع للسنة) العملة:الدينار الجزائري.

جدول (10):

البيانات	الثلث الأول	الثلث الثاني	الثلث الثالث	الثلث الرابع
مبيعات البضائع	/	/	/	/
البضائع المستهلكة	/	/	/	/
هامش الربح الإجمالي	/	/	/	/
- الانتاج المباع	7128000	10692000	10692000	10692000
- مبيعات استثنائية	//	//	//	//
- العلف المستهلك	4668825	4668825	4668825	4668825
- الدجاج البيوض	6468840	//	//	//
- الاشهار	10000	10000	10000	10000
- المصاريف	28000	30800	33880	37268
الصيانة و الاصلاح	13200	13860	14553	1528
- مصاريف النقل	32500	35750	39325	43258
الخدمات الاخرى المتنوعة				
القيمة المضافة	**-4093365**	**5932765**	**5925417**	**5931121**
المصاريف الخاصة	46935	51746	51746	51746
الرسم على النشاط المهني	//	//	//	//
الدفع	//	//	//	//
الضرائب والرسوم الاخرى	509167			
المصاريف المالية	15200	15740	15740	15740
التامينات	1617210	1617210	1617210	1617210
مصاريف اخرى مختلفة				
الاهتلاكات				
تكاليف الإستغلال	**2188512**	**1684696**	**1684696**	**1687553**
النتيجة على الارباح	-6281877	4248069	4240721	4243568
الضرائب على ارباح الشركات	/	/	/	/
النتيجة الصافية للاستغلال	**-6281877**	**4248069**	**4240721**	**4243568**
- التدفقات المالية	-4664667	5865013	5857931	5847026
- القرض المسدد	-2006279	2006279	2006279	2006279
التدفقات النقدية الصافية	**-2658388**	**7864210**	**7864210**	**785330**
التدفقات النقدية المتراكمة	**-2658388**	**5215904**	**13080114**	**2093341**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

خلاصة الفصل:

في الفصل تطرقنا الى لمحة عامة حول نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر إضافة الى تاريخ بداية العمل لوكالة تيارت كما لاحظنا أن الوكالة تسعى جاهدة لتوطيد علاقاتها مع الزبائن و إطالة مدة التعامل و ليس فقط الاقتصار على تقديم القرض و إنما متابعة المشاريع الاستثمارية و المساهة في تطوير القطاع الفلاحي في الولاية من خلال ماقدم إلينا من معلومات ووثائق حول دراسة حالة طلب قرض الرفيق و مراحل دراسته من جميع الجوانب كون هذا القرض يخضع لشروط خاصة من ناحية الاستحقاق وسمحت لنا بمعرفة المزيد حول هذه العملية و جميع خصائصها على رغم من كل هذا يبقى الفلاحون يعانون من نقص في التدريب على الآلات الحديثة التي تساعدهم على رفع انتاجيتهم لتسديد القروض في أقرب الآجال الذي يساعد بدوره على سرعة دوران الأموال بين البنك و المقترضين.و هو أيضا مايسعى اليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل رفع مستوى التنمية وتسهيل الإعتماد عليه من طرف جميع الفلاحين.

الخاتمة

الخاتمة :

يمكن القول بأن القرض هو من أبرز وجوه الإستثمار التي تقع على مستوى البنك، فلايمكن القول أن البنك من بمنح القروض للأشخاص و إنما هو وسيط بين أصحاب الفائض لأصحاب العجز قصد تلبية مطالبهم و زيادة حجم الأموال بالنسبة لأصحابها. ومن المجالات التي تدعمها القروض هو القطاع الفلاحي فالذي أصبح محل اهتمام ليس على المستوى المحلي و انما العالمي أيضا خاصة الدول التي تعتمد على المنتج الواحد. من بينها الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات الذي أصبح يعاني في الفترة الأخيرة من عديد المشاكل و التقلبات في أسعاره لذلك تسارع الجزائر على تحقيق التنمية اللازمة في القطاع الفلاحي الذي أبان على إمكانياته على تحقيق الزيادة في الدخل الوطني لما يوفره من أمن غذائي و مناصب عمل.

لذلك تدعم الدولة الجزائرية قطاع الفلاحة عن طريق عديد البرامج التنموية التي سطرتها منذ الإستقلال لتحسين الظروف الإقتصادية للمجتمع المحلي عن طريق تشجيع الفلاحين للإستثمار في هذا المجال لكن يبقى القطاع الفلاحي يعاني العديد من المشاكل التي تبقى ترهق الفلاحين.

هذا ما أوصلنا الى النتائج الآتية:

- توفر القروض الفلاحية البنكية فرصا للفلاحين لتحسين البنية التحتية الزراعية و إستخدام التكنولوجيا.
- القرض أداة مالية مهمة تساعد على تنمية القطاع الفلاحي.
- القروض الفلاحية الميسرة ذات الفائدة المعقولة تساهم في تحفيز الفلاحين على الاستثمار في المجال الفلاحي وأيضا تحسين إنتاجيتهم غير أن ذلك غير كاف لذلك من واجب السلطات المعنية توفير التدريب اللازم لتطوير قدراتهم.

وكدراسة تطبيقية على ذلك ولاية تيارت التي تعتبر منطقة فلاحية من الدرجة الأولى لكن نقص التنمية فيها يجعلها لاتشارك بذلك القدر في مجال الفلاحي و التي تتمثل في :

- نقص المعرفة التقنية للفلاحين.
- الفراغ الموجود بين السلطات المحلية والفلاحين.
- النقص في البنى التحتية الزراعية التي تتمثل في الطرق التي تربط بين الأسواق و الأراضي الزراعية و الأماكن الحضرية لتسهيل عمليات النقل.

ندرة المياه التي تعاني منها الولاية بالإضافة الى صعوبات الحصول على تراخيص حفر الأبيار.

إختبار الفرضيات :

- القروض البنكية ساعدت ولازالت تساعد الفلاحين على تطوير إنتاجيتهم و تعتبر الداع الأساسي للفلاحين و هذا مايؤكد صحة الفرضية الاولى.
- القروض تزيح عن كاهل الفلاحين العديد من المشاكل و تيسر لهم الطريق نحو زيادة الاستثمار و تطوريها و هذا يؤكد أن الفرضي الثانية خاطئة ولا تعكس الهدف الحقيقي للقروض.
- الفلاحة هي القطاع المستقبلي الذي تستمر جميع دول العالم وخصوصا منها الجزائر في تطويره وترقيته إلى أفضل مستوى، وهذا مايؤكد بشكل قاطع الفرضية الأخيرة.

لذلك كاقتراحات نقدمها بناءا على ماسبق:

- تعزيز فاعلية القروض في القطاع الفلاحي عن طريق تكثيف البرامج التدريبية و تثقيفية للفلاحين لتطبيق ممارسة التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعي.
- توفير تمويل ميسر ذلك عن طريف توفير سعر فائدة مناسب بالاضافة الى توفير مرونة في عملية تسديد القرض و إطالة آجالها في حال ما احتاج الفلاح لذلك مع تقديمه لأسباب مقنعة.
- تشجيع التنوع الزراعي و التحول الرقمي.
- تبسيط اجراءات للحصول على القرض و الأوراق المطلوبة و التحول نحو الرقمنة.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا الاهمية البالغ للقطاع الفلاحي و الدور الفعال الذي تلعبه القروض البنكية لتنمية القطاع عن طريق توظيف الجيد لتلك الأموال قصد ترجمتها الى مشاريع استثمارية فلاحية تساعد على التنوع الاقتصادي و إزالة مفهوم المنتج الواحد كون هذا القطاع يوفر مداخيل أفضل اذا ماتم الاهتمام به وتطويره عن طريق ادخال الرقمنة علية و ربطه بمجال الذكاء الاصطناعي و توفير الاستشارات اللازمة للفلاحين لتطوير انتاجهم.

ومن هنا يتضح وجود جوانب أخرى للدراسة تستحق الإهتمام بها و يمكن أن تكون اشكاليات بحث للسنوات القادمة وهي:

- دور الذكاء الاصطناعي في تقديم القروض للفلاحين و انعكاسه على تنمية القطاع الفلاحي.
- التوعية الفلاحية والتدريب المستمر و دوره في فعالية الممارسات الزراعية في التنمية المستدامة.
- البنك و دوره في تقييم المشاريع الاستثمارية الفلاحية الناجحة.

و في الأخير نقول أن الاحاطة بجميع جوانب الدراسة غير ممكن لذلك يبقى المجال لمن هم بعدنا من أجل إثراء هذه الدراسة نظرا للتطور المستمر لهذا القطاع و تحديثاته المستمرة.

قائمة المراجع :

الكتب:

- جمال عبد الناصر. (2010). *المعجم الإقتصادي* (الإصدار 01، المجلد 01). الاردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- سهيلة فريد النباتي. (2015). *التنمية الاقتصادية* (الإصدار 01). دار الراية للنشر و التوزيع.
- سوزي عدلي ناشد. (2008). *مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي* (الإصدار ب.ط). جامعة الاسكندرية ، مصر: جامعة الإسكندرية .
- صبحي تادرس قريصة، و مدحت محمود العقاد. (1983). *النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية*. بيروت: دار النهضة للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن يسري. (1997). *تطور الفكر الاقتصادي* (الإصدار ب.ط). دار الجامعية للنشر والطباعة.

- عبد المطلب عبد الحميد. (2000). *البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها* (الإصدار ب.ط). الإسكندرية، مصر: دار الجامعية للنشر .
- عزام البلاوي. (2000). *التنمية الزراعية اشارة خاصة للدول العربية*. معهد البحوث و الدراسات العليا.

رسائل ماجيستر :

- قوسم شريف، و أمال زهار. (2005). دراسة تحليلية للقرض الفلاحي في التشريع الجزائري(رسالة ماجيستر). جامعة الجزائر . كلية الحقوق و العلوم الانسانية ، الجزائر.

مجلات الدورية:

- باشي احمد. (2003). القطاع الفلاحي بين الواقع و المتطلبات. *مجلة الباحث، 02*(02)، الصفحات 108-115.
- زكريا جرفي. (2019). دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة، 02*(02)، الصفحات 89-106.
- سفيان رمازنية. (2018/2017). محاضرات غير منشورة. *عمليات على القروض*. كلية الحقوق و العلوم الانسانية، الجزائر.
- علوان محمد لمين، و حليمة عطية. (2016). قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري. *02*(03)، الصفحات 132-162.
- علي دحماني. (2010). أنواع التنمية و أهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة. *مجلة دراسات اقتصادية، 10*(04)، الصفحات 99-125.
- فضيلة بوطورة، و عمر جنينة. (2007). كفاءة إدارة الإئتمان بين فعالية السياسة الاقتراضية و مرونة نظام المعلومات الاقراضي في البنوك التجارية. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، 11*(04)، الصفحات 705-7024.
- فضيلة بوطورة، و مريم زغلامي. (2017). آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي و عوامل تطويره في الجزائر. *مجلة البديل الاقتصادي، 04*(01)، الصفحات 52-67.

- قتيبة عبد الرحمن العاني. (2013). *التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية* (الإصدار 01). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- لوراتي إبراهيم. (2016). القروض البنكية وإجراءات منحها. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، 02*(31)، الصفحات 199-213.
- محمد الطاهر الهاشمي. (2010). *المصارف الاسلامية و المصارف التقليدية* (الإصدار 01). ليبيا: منشورات جامعة 7 أكتوبر.
- محمد الطاهرالهاشمي. (2010). *المصارف الاسلامية و المصارف التقليدية* (الإصدار 01). ليبيا: منشورات جامعة 7 أكتوبر.
- محمد لمين علوان، و حليمة عطية . (2016). قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي و تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري. *مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 02*(03)، الصفحات 162-183.
- محمد همكة. (2020). قطاع الفلاحة في الجزائر بين مشكل التمويل و أثره على التنمية الاقتصادية. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 04*(01)، الصفحات 124-144.
- نورالدين كروش. (2019). دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. *08*(04)، الصفحات 520-532.
- يحياوي نصيرة. (2013). دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر. *مجلة المستقبل الإقتصادي، 01*(01)، الصفحات 36-54.

مواقع الأنترنت:

- لمياء حسن. (29 10, 2022). *ماهو التمويل و ماهي أنواعه*. تاريخ الاسترداد 18 03, 2023، من مجلة رواد الأعمال: https://www.rowadalaamal.com/%d9%85%d8%a7-%d9%87%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%88%d9%8a%d9%84-%d9%88%d8%a3%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%b9%d9%87%d8%9f/
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. (13 12, 2020). *بنك الفلاحة والتنمية الريفية*. تاريخ الاسترداد 04 04, 2023، من قرض الرفيق: https://badrbanque.dz/ar/%d9%82%d9%80%d9%80%d8%b1%d8%b6-

%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d8%b1%d9%81%d9%80%d9%80%d9%8a%d9%80%d9%80%d9%82-/%d9%84%d9%84%d9%80%d9%81%d9%80%d9%84%d8%a7%d8%ad

- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. (13 12, 2020). *بنك الفلاحة والتنمية الريفية*. تاريخ الاسترداد 04 04, 2023، من قرض التحدي: https://badrbanque.dz/ar/%d9%82%d9%80%d9%80%d8%b1%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d8%aa%d9%80%d9%80%d8%ad%d9%80%d9%80/%d8%af%d9%8a-%d9%84%d9%84%d9%80%d9%81%d9%80%d9%84%d8%a7%d8%ad

الملاحق

الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال :

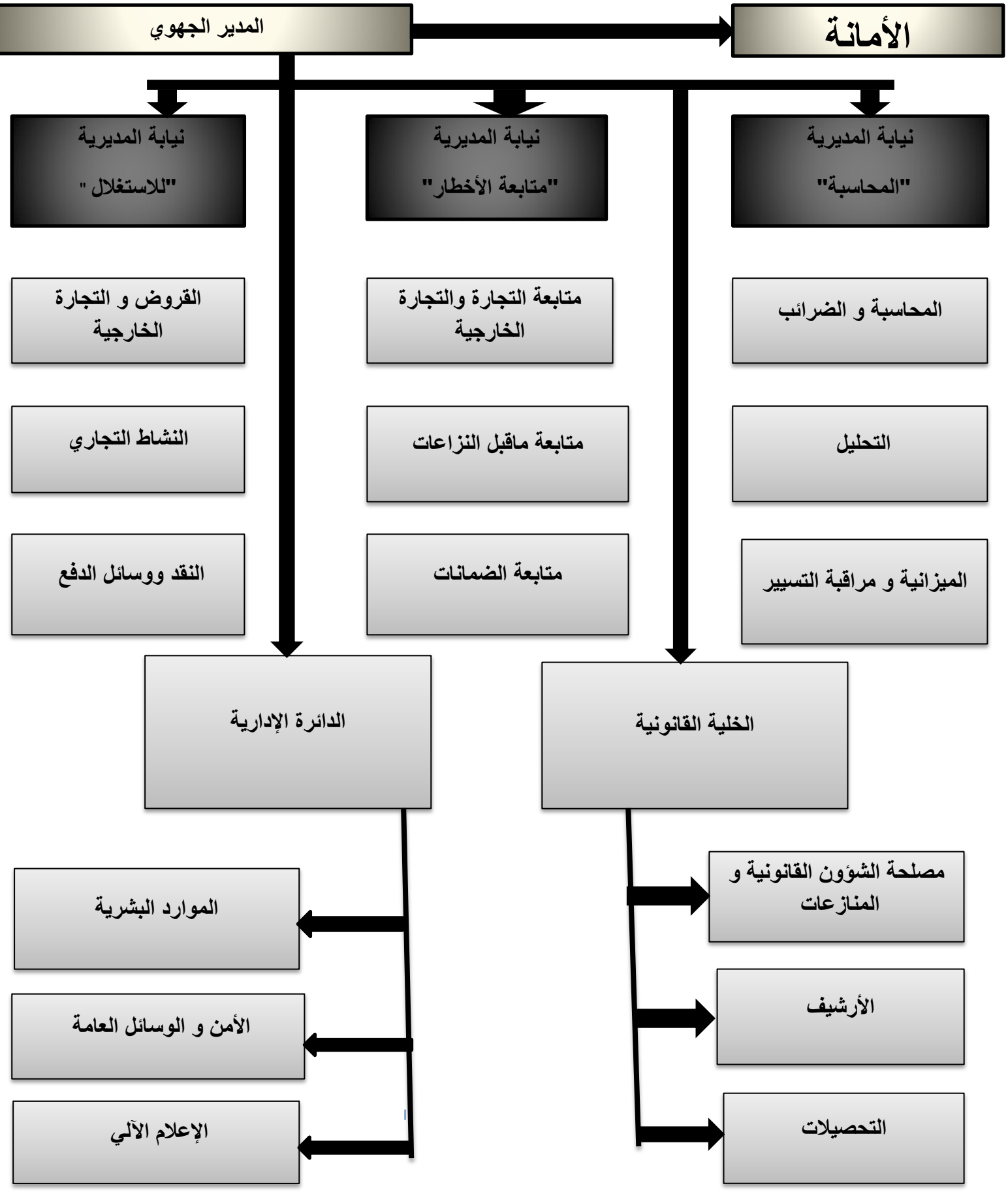

ملحق رقم:01 الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت.

A Monsieur

Le directeur de l'agence BADR- Tiaret

Objet : Demande de crédit bancaire – Refig

Monsieur :

J'ai l'honneur de venir respectueusement vous demander de bien vouloir m'accorder un crédit, d'un montant de : 9 715 120 ,00 DA, dans le cadre du dispositif –REFIG-pour l'achat de 240 QX de potassium pour la plantation de 08 has de culture de pomme de terre.

Je tiens à vous informer que j'hypothèque mon terrain agricole (estimé à une valeur de : 22 000 000.00 DA).

Dans l'attente d'une réponse favorable, veuillez agréer Monsieur le directeur de l'agence BADR, l'expression de ma haute considération.

L'intéressé

.

ملحق رقم: 02 نموذج طلب قرض.

ANNEX 01

Liste des actions éligibles au crédit d'investissement « ETTAHADI »

1-Travaux de préparation d'aménagement et de protection des sols :

- ✓ **Drainage et assainissement ;**
- ✓ **Travaux de routage et d'épierrage ;**
- ✓ **Mise en place de bris vents ;**
- ✓ **Amendement ;**
- ✓ **Travaux de nivellement et terrassement ;**
- ✓ **Ouverture de pistes agricoles :**
- ✓ **Amenée d'énergie électrique.**
- ✓

2-Opération de développement de l'irrigation agricole :

- ✓ **Mobilisation des ressources hydrique réhabilitation ou réalisations d'ouvrages nouvelles, retenues collinaires, captage de sources, ouvrages de dérivation des eaux, forage, puits .**
- ✓ **Création d'infrastructures de stockage intermédiaire (bassins d'accumulation) ;**
- ✓ **Equipements de pompage et d'irrigation ;**
- ✓ **Réalisation ou réhabilitation des réseaux de distribution d'eau agricole ;**
- ✓ **Réalisation ou réhabilitation des réseaux de drainage ;**
- ✓ **Réalisation d'abris pour forage ;**
- ✓ **Réparation de pompes (destinées à l'usage agricole).**
- ✓

3-Acquisition de facteurs et moyens de production :

- ✓ **Arrachage et/ou régénération des vieilles plantations ;**
- ✓ **Opération de greffages ;**
- ✓ **Acquisition de matériel agricole ;**
- ✓ **Acquisition de matériaux et petits ouillages agricoles ;**
- ✓ **Acquisition de moyens de transports spécifique ;**
- ✓ **Acquisition de cheptels ;**
- ✓ **Repeuplement ou peuplement des étables, des bâtiments de petits élevages, des bergeries et des écuries ;**
- ✓ **Acquisition de matériels et d'équipement spécialisés d'élevage.**

4-Réalisation d'infrastructure, stockage, transformation, conditionnement, valorisation :

- ✓ **Réalisation et/ou rénovation des industries de transformation des produits agricoles situées à proximité ou sur les exploitations agricoles ;**
- ✓ **Réalisation d'infrastructures spécialisées pour la collecte et la réception des produits ;**
- ✓ **Réalisation d'infrastructures spécialisées de stockage de produits agricoles (hangars, froid négatif et positif …) ;**
- ✓ **Construction et ou aménagement d'infrastructures de fabrication d'emballage pour le conditionnement et d'entreposage des aliments pour les animaux ;**
- ✓ **Acquisition de matériels spécialisés au niveau de l'exploitation (collecte,séchage ,pré-stockage) ;**
- ✓ **Acquisition d'emballages pour les produits agricoles ;**
- ✓ **Acquisition e chaines de triage et de conditionnement ;**
- ✓ **Acquisition de chaines d'abattage et de découpe de petit élevage ;**
- ✓ **Aménagement et/ou construction d'infrastructures agricoles ;**
- ✓ **Soutien à l'exportation (transportintérieur, frais de conditionnement et de stockage prime, promotion) ;**
- ✓ **Réalisation d'ateliers de conditionnement et de transformation de la laine ;**
- ✓ **Réalisation d'ateliers de conditionnement et de transformation de l'alfa ;**

5-Production artisanale :

- ✓ **Equipements pour les productions artisanales rurales liées à l'activité agricole ;**
- ✓ **Sparteries de tapis ;**
- ✓ **Préparation de laine de tonte ;**
- ✓ **Tanneries traditionnelles ;**
- ✓ **Bourrelleries, selleries ;**
- ✓ **Fabrication d'articles de liège ;**
- ✓ **Réparation de matériels agricoles ;**
- ✓ **Conditionnement et transformation des produits forestiers ;**
- ✓ **Fabrication d'articles d'harnachement ;**
- ✓ **Création de petites distilleries ;**

6-Protection et le développement des patrimoines génétiques animal et végétal :

- ✓ **Réalisation d'infrastructures spécialisées pour la production de semences ; Plants et géniteurs et la création de pépinière, végétale et animale ;**
- ✓ **Réhabilitation et/ou création d'infrastructures de conservation spécialisées autres que par le froid.**

6-1 Pièceconstrictives pour les personnes physiques :

- ✓ **Demande de crédit ;**
- ✓ **Cahier des charges validé par l'ONTA,**

- ✓ **Extrait de concession où de propriété (pour les terres privées),**
- ✓ **Etude technico-économique du projet établie par un bureau d'études agrée et validée par l'ONTA,**
- ✓ **Factures pro-forma/devis,**
- ✓ **Décision d'octroi de subvention (dans le cas où le projet est soutenu par les fonds publics tels que FNDIA,FDRMVTC, FLDDPS …),**
- ✓ **Permis de construire (pour les bâtimentd'exploitation) ,**
- ✓ **Autorisation des services de l'hydraulique pour forage (dans le cas où celui-ci est nécessaire),**
- ✓ **Agrément sanitaire (pour les bâtimentd'élevage existants) .**

6-1 pièces constituves pour les personnes morales :

- ✓ **Demande de crédit,**
- ✓ **Cahier des charges validé par l'ONTA,**
- ✓ **Acte de concession où acte de propriété (pour les terres privées) ,**
- ✓ **Etude technico-économiques du projet établir par un bureau agrée et validée par ONTA,**
- ✓ **Factures pro-forma/devis,**
- ✓ **Décision d'octroi de subvention (dans le cas où le projet est soutenu par les fonds publics tels que FNDIA, FDRMVTC, FLDDPS …),**
- ✓ **Permis de construire (pour les bâtiment d'exploitation),**
- ✓ **Autorisation des services de l'hydraulique pour forage (dans le cas où celui-ci est nécessaire),**
- ✓ **Copie certifiée conforme des statuts,**
- ✓ **Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),**
- ✓ **Procés verbal de désignation d'un représentant disposant d'un pouvoir d'emprunt (pour les sociétés et coopératives),**
- ✓ **Agrément sanitaire (pour les bâtiment d'élevage existants).**

ملحق رقم:03 النشاطات التي تغطيها القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ANNEXE 6
PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT
N ..... du .../.../.....

COMITE: C.C.T / ALE TIARET "541"

POSITION DES COMPTES 300
..... DA

EMPRUNTEUR.....
ACTIVITE : .....
ALE...TIARE 541

N° COMPTE : 541 ..... 300 0..... 00

COTE RISQUE

Groupe d'affaires:
Sté 1
Sté 2
Sté 3

AUTORISATION PRECEDENTE			ENCOURS DES CREDITS		AUTORISATION SOLLICITEE		
TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE	TYPE DE CREDIT	MONTANT	TYPE DE CREDIT	MONTANT	ECHEANCE

INFORMATIONS SUPLEMENTAIRES:	GARANTIES PROPOSEES GARANTIES EXIGEES:

DECISION OU AVIS DU COMITE DE CREDIT

Mr BAHET ABDELLAH
CHEF DE POLE TRANSACTION

Mr KOUIDER ETTOUMI ALI
DIRECTEUR D'AGENCE
PRESIDENT

MME N. BELACEL
SUPERVISEUR

ملحق رقم04: وثيقة تمثل موافقة لجنة الإئتمان على القرض

اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض/ افريل 1994)

بين الموقعين أسفله

بنك الفلاحة و التنمية الريفية(بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33000000000.00) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640ب00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش. و الممثلة من طرف السيد

- المعين فيما يلي "البنك"

من جهة

و

السيد(ة) ..... ابن(ة) ..... و .....

المولودة بتاريخ ..... ب .....

الساكن .....

مسجل بشهادة الميلاد تحت رقم ..... الجنسية جزائرية

المتصرف بصفته ..... رقم.....

المسلمة بتاريخ..... رقم التعريف الجبائي .....

موضوع القرض.....

- المعين فيما يلي " المقترض"

من جهة أخرى

حيث اتفقا ة أقرا على ما يلي:

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

I. **الشروط الخاصة للقرض:**

نوع القرض	المبلغ	صحة العقد	النسبة

الضمانات و الاحتياطات الحاصرة:

.....

.....

ملحق رقم05: إتفاقية القرض

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

....., le .....

Groupe Régional d'Exploitation de : ..... Indice ; .....

Agence Locale d'Exploitation de ..... Indice : .....

☐ Reçu de : ..... (1)

☐ Pour le compte de : .....(2)

Nature du crédit sollicité Exploitation ☐ Investissement ☐

Montant du crédit sollicité : .....DA.

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐

35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☐

45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Coordonnées de la Direction :

Téléphone : **021- 98-92-04** Fax : **023-51-15-31**

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations réclamés (y compris les compléments).

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi de crédit.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

1.Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit

2.Préciser l'identité de la société émettrice de la demande.

ملحق رقم06: وصل إستلام ملف الإئتمان.

الملخص

المستخلص:

إن التنمية الفلاحية ماهي الا تشجبع المجتمع المحلي على ابراز دور القطاع الفلاحي و تعزيز دوره في الاقتصاد الوطني لذلك تعمل الدولة جاهدة لرصد مجموعة من القروض البنكية تقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مما يوفر خيارات متنوعة للمزارعين لتلبية احتياجاتهم المالية بما يتناسب مع طبيعة مشاريعهم وأهدافهم الزراعي ومع ذلك، على الرغم من الأهمية الواضحة للقروض البنكية في التنمية الفلاحية، إلا أن هناك بعض المشكلات المستمرة. يكمن المشكلة في تعقيد إجراءات طلب القروض، وصعوبة الوصول إليها بالنسبة للمزارعين ذوي الأحجام الصغيرة، وضعف الوعي المالي، ونقص الدعم الفني والاستشاري. تعيق هذه التحديات الإمكانات الكاملة للقروض البنكية في دفع النمو الزراعي وتعيق التنمية الشاملة للقطاع الزراعي.

لذا، فإنه من الضروري معالجة هذه المشكلات وإيجاد حلول فعالة. ينبغي أن يركز البحث المستقبلي على تبسيط إجراءات القروض، وتعزيز برامج الوعي المالي، لا يمكن التقليل من أهمية القروض البنكية في التنمية الفلاحية. ومع ذلك، من أجل استغلال فوائدها بشكل كامل، فإن من الضروري التصدي للتحديات القائمة والعمل نحو إنشاء إطار أكثر شمولية وسهولة الوصول ودعمًا للقروض الزراعية. من خلال ذلك، يمكننا أن نمهد الطريق للتنمية الزراعية المستدامة ونمكن المزارعين للنجاح في مساعيهم.

الكلمات المفتاحية:

الفلاحة، القروض البنكية، التنمية الفلاحية، التنمية، القرض الفلاحي.

Summary:

Agricultural development is nothing more than encouraging the local community to highlight the role of the agricultural sector and enhance its contribution to the national economy. Therefore, the government works diligently to allocate a range of bank loans provided by the Agricultural and Rural Development Bank, which offers diverse options for farmers to meet their financial needs in line with the nature of their projects and agricultural goals. However, despite the clear importance of bank loans in agricultural development, there are ongoing challenges. The problem lies in the complexity of loan application procedures, difficulty of access for small-scale farmers, lack of financial awareness, and a shortage of technical and advisory support. These challenges hinder the full potential of bank loans in driving agricultural growth and impede the comprehensive development of the agricultural sector.

Therefore, it is necessary to address these issues and find effective solutions. Future research should focus on simplifying loan procedures and enhancing financial literacy programs. The importance of bank loans in agricultural development cannot be underestimated. However, in order to fully exploit their benefits, it is essential to tackle existing challenges and work towards creating a more inclusive and accessible framework that supports agricultural loans. Through this, we can pave the way for sustainable agricultural development and empower farmers to succeed in their endeavors.

Keywords: Agriculture, bank loans, agricultural development, development, agricultural loan.